

فيلم رقم  
٦٨٣٨

الهيئة المصرية العامة للكتاب  
المكتبة  
وجيد سيد لغزلي  
WAHED

البرايه

عنوان المخطوط: حواشي النسخ  
المؤلف: أحمد محمد عبد الحليم القرشي  
المحرر: محمد عبد الحليم القرشي (١٩٧٧-١٩٧٨)  
الأجزاء: ١  
أوله: طالعهم...  
تاريخ النسخ: ...  
عدد الأوراق: ٨١  
ملاحظات: ...

رقم الميكرو فيلم  
الرقم والفن  
مفهرس  
ملاحظات



تأليف من قبل  
مفتي دار الحديث  
مفتي دار الحديث

منه المودع في سنة ثمان مائة من حج فقه حقي

نظم من الجزء الرابع من كتاب جواهر الفقه  
الجوهري وحسنه

بداية  
الكتاب

الربيع في معرفة الكتاب  
المعروف  
وحيث سجد لعزري  
WAHED



المؤيد فياء منشئ لا ت. ج. مؤيد

[illegible]























القول انما الان يريد وكما العلم في النور اذ كان له على من في الظاهر يستحيله فيمنع  
ظاهر ملكه وقرصه اذ ثبت الملك فقال دس الذي لم يجر ولو لم يكن له ملك في النور  
لي على رده لعمري واسمي في النور عاربه لم يجر في غير ذلك لانه فان اكرام  
عنه بالنور وسيد بالامر له انه عدم انهما ساء ولو ادعى الغير الاول ان المعبره اولا اسرا لم يصح  
هذه الدعوى واسمي ان القاص من النور ملان النوع وقال لا يصح الاقرار بها احدها الصديق  
في رده النور لا يصح اقرار الردعه به وانها تدل على دفع في رده المراء او محرف لا يصح اقرار الردعه  
وبالها ارس في كتابه على انكر انما لا يعمل النساء وانما الحكمة على غير الحق بعد وقال اجبر فعلى الادار  
به وانما الماوردى والحق ما رابعا وهو الادار على منه على عين قال ولو قال في الصود الادار  
صادر ذلك لعل على الصدق والخلق دون كل وانما ارس في كتابه فان كان دراهم او دنانير صح وان كان  
الملك لم يصح وقوله صاير ذلك لعل في الصدق والخلق فاحذر اذ كان دراهم كان عينا غير محرمه على  
الكلان في انه مضمون في هذا النوع والمراء صاير بعد فلا يعمل لعدم امكان عمله بالصود وقال القاصم  
لا يعمل الاقرار بها مباحلة فان ارس ما يقال في نود الاقرار فقال ما جود ان من القول في  
صاير سعة وحالف الاكردن ان القاصم وقالوا هي الدعوى بصور سوية لعمري انما الحكمة عليها  
ولد انما يصح على قول صح سمع الذي من غير ملكه جميع الامار بها عند احتمال صرا على عمل وقال القاصم  
وانما القاصم لكرضاي ان اسد الامار بها لا حواله اوسع وصحها مع والا فهو على القول فما اذا  
اقرب مال كل والخلق قال لكرضاي والعملي دس من القاصم لولا تصريح على مع الحواله بغيره في الحال  
على دس سمع الذي من دس النور على من القاصم ان قال قال من القاصم اذ قال صدق في ذلك  
روحي عليه لعل فهو لم يجر ولو قاله بحسب ما اضافها الى سبها اصاحه بغيره في النور  
قال القاصم ان لم يستحقه لم يعمل القول وان سرت بالحواله كان صحيحا في رده الاول لا يصح  
عنه وان لم يجر عنه دس او من لم يصح ان اعله الملك لم يجر له الا في الحال في رده القول لعله ما  
اذا اقر القول لعله او لعمري دس وانما فان السد هو يكون له في رده عند دس على القول ما عليه لا  
سقط ما عليه لعمري من الذي وقد يكون لعمري في رده اذ اجمعا في رده عند دس في رده او لعمري  
لكما به ان لا يصح الاقرار بالعمري وان يجر المعبره من انهما من رده المعبره لا يعمل مع  
ويعمل في القول الاسماع اذا ادعى عليه فاحذر وكل عمن فاحذر من كل الدعوى لعمري او فقام احد  
واحد فاحذر فاحذر لعمري معيل ولم للمعبره من ان كل الدعوى من الرد او لعمري المعبره فاحذر في رده المعبر

القيمة

القيمة مولا المعبره فيقول له دس على المعبره بالعمري فان اسر فاحظه رده القيمة التي اوجدها من المعبر  
المالك لعمري عند من يدعي او سده ما علم على سبها من السبب او ادعى بذلك حقه  
ولم يكن اسامه لم يعلم بحسبه الان فان اسرا مع السبب انما لا للعد على قول من رده السبب وهو النامع  
وان اعتمد المعبره حربه استبعادا له قال لكاوردى كالاوردى انما اسر اسما من سبب من السبب  
وان كان جرح الاستبعاد الا على سبب ولا يوسد كطال ان اسرا مع طالع النور على طالع في رده العوض  
كطال ما لوانه ما جرح اسرا من الرضا على سبب له كطالهم لا فاقوا طال ان اسرا على ان يقول  
انما اعتمد وسر من كطال ما اذا اسرا على سبب هذا العدد ملان او احد اوجدها انه سمع من النامع  
دس من المعبره وانما انما قد اسر كطالهم وانما سبب الرافعي وانما انما سمع من النامع طال ان  
الاسر وقال القاصم الذي علمه الاعتماد انه سمع من النامع وكطالهم هو سبب من السبب او جرح  
وكان اصحابها ان يجر على سبب سبب حصار الشمس والعب على الاول والى الثاني للنامع صاير  
وله اسر اطر الحصار ولو كان النامع من رده النامع ناسا لانه اسر اطر الحصار على انما  
نامع عند افعاله السبب ثم رده النامع ناسا لانه لا يجر على رده النامع على انما اسر اطر الحصار  
الاسر في سبب الحصار على الاول خاصة وان على الانام الا على على انما اسر اطر الحصار  
بالعد عند طال رده كطالهم وانما ارس على الاول خاصة وصرح القاصم دس من الانام سبب الحصار  
لنامع على الاول ولذا قال على وطعن من رده النامع على ان الحصار لا يستحق السبب في حصار المجلس  
سبب الاقدها دون الاقر قال القاصم ولا يستحق سبب له صاير السبب ومن علم الملك ان طال سبب  
الحصار لهما او لنامع لم يجر له الا عند انصافه وانما النامع ولو اطلع السبب على سبب طال انما قد  
قد ارد ولا ارس وان طال ان سبب طال الا رس دون الرد لوانه سبب عند انما عند طال  
على سبب ولوانه الحصار على النامع في سبب كطالهم المولى انما لا يصح حتى يجره فانه قاله سبب طال  
بعض النامع وان طال الحصار لوانه سبب طالهم بعض ضلوا القاصم تمام العدد ولو جرح النامع  
المعبر عما كان له رده وانما طالع العدد واذا حكما المعبره بالولا سبب طال فان طالع العدد عند طال  
فان كان له وارث سبب طال له والا فلا صدق النامع اسر على حربه فان الولا واحد باله وادامه وان  
اسر على النامع والحصار النامع ان لا يكون في ان سبب طال او سبب طال كالاوردى وانما طالع النامع  
ان واحد من رده عند النامع فان فصل من هو موقوف لانه انما قال سبب طال كالاوردى وانما طالع النامع  
والا كرون وانما طالع النامع وانما طالع النامع وانما طالع النامع وانما طالع النامع وانما طالع النامع



الاول انما ان يرد ذلك العلم في العيون او كماله على غير ذلك في القاهر ليدفعه من  
 بصره تلك ودرى او يثبت انما ان يرد ذلك العلم في العيون او كماله على غير ذلك في القاهر ليدفعه من  
 الى على يرد العيون واسمى في الكتاب عاربه لم يصب في يد مدعي على غير ذلك في القاهر ليدفعه من  
 منه بالدرى وسعد بالافراد وله عدم اسما ساو لو ادعى العلة الاول ان العلة او لا اسما لم يصح  
 هذه العلة في واسمى اسما من العيون على الالوان وقال لا يصح الافرادها احداهما  
 في رد الروح لا يصح افراد الرد في ديارها بدل كل في دية المراء او غيرها لا يصح افراد الروح  
 والها اسما في الكتاب على افرادها لا يصح اسما في الكتاب على افرادها لا يصح افراد الروح  
 في ديارها المأوردى والحق بها رابعا وهو الافراد على منه على غير ذلك في القاهر ليدفعه من  
 صادر ذلك لعل في الصدق والخلق دون كل ديارها اسما في الكتاب على افرادها لا يصح افراد الروح  
 انما لم يصح وقوله صادر ذلك لعل في الصدق والخلق كانه اذا كان ديارها اسما في الكتاب على افرادها لا يصح افراد الروح  
 انما لم يصح وقوله صادر ذلك لعل في الصدق والخلق كانه اذا كان ديارها اسما في الكتاب على افرادها لا يصح افراد الروح  
 لا يصح الافراد بها مباحلة فان اسما في الكتاب على افرادها لا يصح افراد الروح  
 حوار سعة وحالة الاكبر من اسما في الكتاب على افرادها لا يصح افراد الروح  
 ولد انما لم يصح على قول صح سعة الدرس من علمه فيهم الافرادها عند احتمال جريان كل وقال تعالى  
 واسما في الكتاب على افرادها لا يصح افرادها لا يصح افراد الروح  
 اقرب كل وكل في الكتاب على افرادها لا يصح افرادها لا يصح افراد الروح  
 علمه فيهم سعة الدرس وسئل الروي عن فقال انه قال ان اسما في الكتاب على افرادها لا يصح افرادها لا يصح افراد الروح  
 بروحي علمه لعل في الصدق والخلق كانه اذا كان ديارها اسما في الكتاب على افرادها لا يصح افرادها لا يصح افراد الروح  
 قال في الكتاب ان لم يصح اسما في الكتاب على افرادها لا يصح افرادها لا يصح افراد الروح  
 عنه واقوله فيهم سعة الدرس وسئل الروي عن فقال انه قال ان اسما في الكتاب على افرادها لا يصح افرادها لا يصح افراد الروح  
 اذا او العلة فيهم سعة الدرس وسئل الروي عن فقال انه قال ان اسما في الكتاب على افرادها لا يصح افرادها لا يصح افراد الروح  
 فقط ناعلمه فيهم سعة الدرس وسئل الروي عن فقال انه قال ان اسما في الكتاب على افرادها لا يصح افرادها لا يصح افراد الروح  
 لكانها بها الاسماء في الافراد بالعلم وان يثبت العلة من اسما في الكتاب على افرادها لا يصح افرادها لا يصح افراد الروح  
 ومطل في الحقوق الاسماء اذا ادعى علمه فيهم سعة الدرس وسئل الروي عن فقال انه قال ان اسما في الكتاب على افرادها لا يصح افرادها لا يصح افراد الروح  
 واحد فادها فيهم سعة الدرس وسئل الروي عن فقال انه قال ان اسما في الكتاب على افرادها لا يصح افرادها لا يصح افراد الروح

ما نال

العلم

العلم فيهم سعة الدرس وسئل الروي عن فقال انه قال ان اسما في الكتاب على افرادها لا يصح افرادها لا يصح افراد الروح  
 السالك فيهم سعة الدرس وسئل الروي عن فقال انه قال ان اسما في الكتاب على افرادها لا يصح افرادها لا يصح افراد الروح  
 ولم يكن اسما لم يحكم خبره الا ان اسما في الكتاب على افرادها لا يصح افرادها لا يصح افراد الروح  
 وان احد المرد فيهم سعة الدرس وسئل الروي عن فقال انه قال ان اسما في الكتاب على افرادها لا يصح افرادها لا يصح افراد الروح  
 وان كان جارا استعاد الا على كماله فيهم سعة الدرس وسئل الروي عن فقال انه قال ان اسما في الكتاب على افرادها لا يصح افرادها لا يصح افراد الروح  
 عدل فيهم سعة الدرس وسئل الروي عن فقال انه قال ان اسما في الكتاب على افرادها لا يصح افرادها لا يصح افراد الروح  
 انما فيهم سعة الدرس وسئل الروي عن فقال انه قال ان اسما في الكتاب على افرادها لا يصح افرادها لا يصح افراد الروح  
 دس اسما في الكتاب على افرادها لا يصح افرادها لا يصح افراد الروح  
 السري وقال الامام الذي علمه الامام انه سعة الدرس وسئل الروي عن فقال انه قال ان اسما في الكتاب على افرادها لا يصح افرادها لا يصح افراد الروح  
 وها فيهم سعة الدرس وسئل الروي عن فقال انه قال ان اسما في الكتاب على افرادها لا يصح افرادها لا يصح افراد الروح  
 وله اسما في الكتاب على افرادها لا يصح افرادها لا يصح افراد الروح  
 باع علمه فيهم سعة الدرس وسئل الروي عن فقال انه قال ان اسما في الكتاب على افرادها لا يصح افرادها لا يصح افراد الروح  
 السري فيهم سعة الدرس وسئل الروي عن فقال انه قال ان اسما في الكتاب على افرادها لا يصح افرادها لا يصح افراد الروح  
 بالعلم فيهم سعة الدرس وسئل الروي عن فقال انه قال ان اسما في الكتاب على افرادها لا يصح افرادها لا يصح افراد الروح  
 للعلم فيهم سعة الدرس وسئل الروي عن فقال انه قال ان اسما في الكتاب على افرادها لا يصح افرادها لا يصح افراد الروح  
 من اسما في الكتاب على افرادها لا يصح افرادها لا يصح افراد الروح  
 الكما فيهم سعة الدرس وسئل الروي عن فقال انه قال ان اسما في الكتاب على افرادها لا يصح افرادها لا يصح افراد الروح  
 فدا فيهم سعة الدرس وسئل الروي عن فقال انه قال ان اسما في الكتاب على افرادها لا يصح افرادها لا يصح افراد الروح  
 على علمه فيهم سعة الدرس وسئل الروي عن فقال انه قال ان اسما في الكتاب على افرادها لا يصح افرادها لا يصح افراد الروح  
 بعض السري فيهم سعة الدرس وسئل الروي عن فقال انه قال ان اسما في الكتاب على افرادها لا يصح افرادها لا يصح افراد الروح  
 العلم فيهم سعة الدرس وسئل الروي عن فقال انه قال ان اسما في الكتاب على افرادها لا يصح افرادها لا يصح افراد الروح  
 فان كان له وارث فيهم سعة الدرس وسئل الروي عن فقال انه قال ان اسما في الكتاب على افرادها لا يصح افرادها لا يصح افراد الروح  
 امر فيهم سعة الدرس وسئل الروي عن فقال انه قال ان اسما في الكتاب على افرادها لا يصح افرادها لا يصح افراد الروح  
 ان احد من ربه فيهم سعة الدرس وسئل الروي عن فقال انه قال ان اسما في الكتاب على افرادها لا يصح افرادها لا يصح افراد الروح  
 والاكر من ربه فيهم سعة الدرس وسئل الروي عن فقال انه قال ان اسما في الكتاب على افرادها لا يصح افرادها لا يصح افراد الروح



ان ينادى الامام لانه مطوع بالنس وان قلنا سراجا من  
كم اسرته فاد اسرا له فمدا من جهة مطع عالم العوى ولا اسرا له عسا دارا من  
دعد البت مالا وليس له وارث سبب ماله لانه المال وليس للموتى ان يامد منه سدا ولو كان في يد  
فل ان يصدقه للموتى لم يملك للموتى مطالبة الموتى بالمرحلات ما اذا اسرى من يوق عليه فان قيل المقتضى  
في الموتى انه يوق على الموتى ما كان يملك منه فمدا الرابع لو شهد ان العبد الذي في يده يصدقه  
من عموه لم يملك او اذ يدرك من اسرا منه فوجهان احدهما انه يملك لو خسرته ثم استنزه وبقيته ففعل  
منه انما هو لو اساحه العبد الذي او خسرته لم يملك له الاستماع به ولا لغيره بمخالفة ما لا يملك ولو اذ خسرته  
خاربه عمن لم يملك لم يملك ولو ادعى مخالفة ما لا يملك كذا اطلقه العوى والرابع وسبق ان شهد  
دله ما حاله الثاني في العرق الثالث انما اذا قال انه اعتبرها فسمع ان كل ما اطلق اذ لم يملك لها في سبب  
لان المروج انما يملك او قل وقد قال لا ودرى كل له مكانها وان كان واجد اطول من غير خائف من العبد  
للمت لم يملك ما اذا يملك مكانها من يدعي ربا ولعله مراد. وكل الاول على ما اذا كان لها في سبب  
السادس حكم اولاد الاله العبد بحسبها حلها ولو اسرى بعض من او خسرته لم يملك العنى عليه وطعا  
قال القاضي ولو شهد ان اسرا هو العبد ثم اسره فمدا فكل حكم سدا بها فكل ما كلف فاعلم ان لا يملك واحد  
السابع لو اذ يصدقه في يد ابيه يملك ربه فقال العبد انما يملك عموه وسلم ليرد ذوق عموه ولو اصدق  
لم يملك لغيره وللموتى والموتى في لانه من اكل الولا على العنى وعلى له ان يامد ان يصدقه فمدا  
ولو قال العبد ان اسرا فالفعل قوله دفع منه وقال العبد يملك ان حال للموتى عليه الثاني وعلى  
بكل منها عند فقال حل منها للاح اسرا عمن يملك فأنكرهم سدا اذا قال فلما في العرق الثالث  
فمدا. هي وان قلنا انه يملك اسرا عمن العبادي للاح لا يملك للاح عمن العبد على حر الاله  
وعلى ان يملك ابيه هي اما صحها الشرا بغيره العاداة. الرول الرابع صفة الامارات هي الامارات  
اللعان اذ عرق العرق عليه سو كان من اهل تلك اللغة اذ لا يملك في صفة الامارات وصد صور الاول  
اذا قال لفلان على لدا اولى دسى له لدا هو امرار بالموتى للموتى في الدية ونواحدة على الوجه وصد  
اياه لا نواحدة هي بالحق من الموتى لانه رباطا بالنس يوقف نواحدة وصد ان قوله له على صانع العنى  
ولو قال عدى لفلان اولى دسى او مولى لدا هو امرار بالحق لدا ان يصدقه بالودعة والعارية والموتى والاعان  
ولا يملك منه يوقى الاطاع والرهس ولو صدق لودعهم اذ يرد او يملك صدق منه دى قوله عدى وصد  
اياه ليس امرار ولو قال له مولى لدا اولى الهدى اياه امرار بالحق وقال له اولى لدا هو صانع الموتى

والعمر

والعنى هي العانى وهذا ما ارد به الاوردى ولو قال له على الموتى وصد كان وصد ما ان العنى  
بعد لفلان على مولى صنف منه ولو لم يملك وصد واحد الا ان يملك هذا الذي امرار لدا على  
ودعه فان صدقه سلم اليه وراوان حال الذي امرار به دسى في دسى عمن هذا الودعة فل  
الر واني صدق العبد منه على السهو وصد قول ان المصدق في المصدا ولم يصدقه المصدق في المصدا بالاول ولو  
قال له على الموتى وصدقه لم يملك ولم يملك ولم يملك ولم يملك ولو قال له على الموتى وصدقه  
في دسى وصدقه ماله وقال الالف الذي امرار به كان وصدقه وصدقه وصدقه وصدقه وصدقه وصدقه وصدقه  
الذي امرار به هذا وهو وصدقه لدا فوجهان احدهما انه لا يملك لان الكودع لا يملك في الدية خلافا  
اذا قال على لم يملك بالودعة وقال بعضهم انما يملك على العوى في الدية فلما لا يملك في الدية  
وان قلنا يملك لم يملك فمدا وصدقه ولو قال له عدى الف وصدقه او يصدقه كان دسا ولا يملك  
بالاعانة والودعة والمصارف. فوجهان احدهما انه يملك ولو قال اردت ان يصدق على فلان لم يملك ولو  
قال له على لدا وصدقه دى لسطر الصان فان صدقه عمن يصدقه وصدقه وصدقه وصدقه وصدقه وصدقه وصدقه  
قال احد من القائل الرواى قال اصحابنا المتقدمون هو كذا لو قال دعى الى لودع بالودعة فمدا  
وقال ابو حنيفة لا يملك لان الاصل ظاهر في العنى فكل الفاعل وكل ان يكون هذا لدا  
قال لعدى اعطى الف فقال في الجواب ان اوزره او صد او صد او اسون او اسون او اسون او اسون او اسون او اسون  
امرار او قال لعدى قوله ربه وصد امرار وصد وصد ان قوله امرار او اسون او اسون او اسون او اسون او اسون او اسون  
فمدا بل او افعله في كسب او اضم عليه او هو صحاح فهو لقوله ربه وصد فصد حلال الموتى قال  
الاوردى ولا يصدق في قوله صد صحاح وعلى القول فمدا او قال صحاح او يصدقه وصدقه او امرار ولو  
قال في جواب على اذ اهل اذ عمن او صدق كان امرار او لدا لو قال اى لعدى قال الرابع وعلى العنى  
مكلف فمدا لو قال انما يصدقه او ما اذ عمن او صدق او لدا لو قال ما امرار ولو اصدق على قوله اما  
مصدقه امرار فمدا اذا اطلقه وقال انما يصدق له والا فمدا ان يصد الامرار به لعدى دى قوله انما يصدق  
اياه امرار. صححه الاوردى وصد الموتى الى القاضي المصدق ولو قال ما امرار به فاصح الوجه انه ليس  
ولو قال لا يملك ان يكون محال لم يملك فمدا على ما في هذا (الموتى او ما يصدقه كان مصادره ولد العا لا  
اكثر دعوا. لو ما يصدقه ولو قال في جواب الموتى لا امر ولا يملك فمدا فاصح الوجه انه ليس  
ولو قال امرار به او يصدقه فهو امرار وصدقه بالاسرا او العصاد وصدقه وصدقه ان قوله امرار ليس  
امرار ولو قال امرار بالاسرا او يصدقه من لم يملك امرار او ذكر الرابع فاصح فقال اللطفا ان امرار

دسا







سید

[illegible]

مل



علمه وظهر بالبرهان انما اذا دعي بعض اليهود الى الاداء اجمعها الوجوب ولا واسع الكل لغوا ولذا التامع  
واضح ان الوجود لا يوجب كماله وانما الخلق فيه روي اذ اختلفت في روي الحسنة عند صاحبها الى الوجود او الى كماله  
ويعرف ذلك بظهور انما انه من غير روي الخلق اذ ادعى الشافعية اذ اساره الاطباء ولا اعتبار بظهوره ولا  
بذلك علمه روي انه الصغر والاسم المصغر الا اذا اظهرت الغلبة فيه فلهذا لا لتمام واهلها في  
وجوب روي الصغر عند ظهور الغلبة على الوجوب فيه انما في العقل كماله ليس انما في كل دار  
استطردا الاول لا في الاول ان علمه في النجاة في ناله الطفل واسمائه قال الامام والغزالي في  
علمه ففقط وهو من غير استات الملك واسمائه بالضرورة في دعائه في المعية والركاء ومن ففقط ان التمس وقال  
الغزاليون ولما ثبت قال الماوردي وانما يجوز ان يسمي بغيره سوطا يكون ناله مضافا الى يكون انما في  
دار يكون السلطان عاديا وان يكون المتكلم مكرما فان اصل اصدقا لم يخرج في فعل من بالحق اصل المال وهذا  
في النجاة في الملك وانما اسماء ناله للمكلم فلا يجوز في حال الكون وفي حال الاسم وكان من اول المسموع  
وحكي الامام قال الغزالي لو قلت ناله برادة على من سئل وجهه ولو سمع من سئل من سئل وللطفل مال  
ولم يركب الوالي في سراه فسمعه لنفسه للطفل وهل ذلك في وجه الوجوب فيه ولكن وعما في الرابع بعض  
الوجوب وبعض طرقة الغرض انما في صحيحه قال الرازي وسبق ان بعد ذلك شرط الغلبة على الامور التي  
في بعض النجاة وانما يحتاج الى معرفة فلا يسئل الى سمعه وان يدل به البرادة ولذا الجواز الذي حصل منه  
بذلك ولد ان طرف الشرافة وقد الشرافة التي رخصا لانه عرفة للملك او لا سمعه لعله الراعي فيه  
بغيره فلا قال الماوردي وهذا القولان حلت وقد صرح به الماوردي النامه اذ اصل الاب لاسم  
الصغر اذ يجوز كماله امراة بعد ان فان كان عينا من انوال الاس كماله في كل دار فيكون في ذلك الاس  
وفي حال الاب لا يجوز ان لا يسمي الا بالاسم الذي هو في حاله العوراني على التدليس ان السداد  
ان لا يسمي في النكاح على من له العدم نعم واخذت لا واصطفا في كمالها من وجه اصدقا في الارض  
كمالها ما اذ لم يكن للاس مال فان كان موصلا ولو سمع اصدقا في كماله النكاح لم يسمي بطرقة  
اخذت في كماله واسمها قال ابن كمالها اذا اطلق لانا اذا شرط لونه على اس فلا يسمي بطرقة فانها  
بالعدم فاذن قال في عقد الزوج به عدا اذ لم يرضع وان يرضع في اصدقا العظم اية لا يرضع واسمها في  
الوجوه نسا اذ اصرح في ساقية اذن المدين وادعى مادته وايضا العظم بالزوج وخرج منه طلاق في ان المثل  
لم يسمي من سواه الاب انما الاس اولا وخرج به الماوردي بل قال الامام لا يسئل ان المثل باله اذ ادعى ولو  
شرط الاب ان يكون صاميا في حال العدم قال الامام وهو وهم ولعله قال بكل الشرط ولم يرد العدم قلت

والمخرج به صاحبه المصغر فقال بكل الشرط وهو من نفسه فاعدم على ان لا يسمي العدم الشرط وان  
هذا المصغر فان يرضع باقائه لم يرضع ولذا ان يرضع على من ان يسمي حرجا وعمر ففقط الزوج هما كماله  
او ان المصغر عنه فان يرضع على يرضع الزوج وادعى على يرضع فان يرضع على يرضع لم يرضع وان  
وجد العدم في احد الزوجين الا في الزوجين فان كانا في حال العدم ففقط في يرضع وان يرضع في حال العدم  
لم يرضع فانما شرط في عقد العدم في الزوجين في حال العدم في حال العدم في حال العدم في حال العدم  
انما في شرط التواء وجه ان يكون الشرط صاميا وادعى في حال العدم في حال العدم في حال العدم في حال العدم  
لنومل الاب النكاح لانه الصغر يرضع في حال العدم في حال العدم في حال العدم في حال العدم في حال العدم  
في نومه في حال العدم في حال العدم في حال العدم في حال العدم في حال العدم في حال العدم في حال العدم في حال العدم  
فهذا في حال العدم في حال العدم في حال العدم في حال العدم في حال العدم في حال العدم في حال العدم في حال العدم  
فغيره اصرح على ذلك لم يسمي الله عينا كان او غيرا لان كان يرضع اسقطه عن كماله في حال العدم في حال العدم  
وفي العدم في حال العدم في حال العدم في حال العدم في حال العدم في حال العدم في حال العدم في حال العدم  
مسلمه ووصل الى القاسة فانه من كماله في حال العدم في حال العدم في حال العدم في حال العدم في حال العدم  
احد من ان يرضع في حال العدم في حال العدم في حال العدم في حال العدم في حال العدم في حال العدم في حال العدم  
يحمل ان حال عقد النكاح في حال العدم في حال العدم في حال العدم في حال العدم في حال العدم في حال العدم في حال العدم  
وقد وجهه ان له ان يرضع في حال العدم في حال العدم في حال العدم في حال العدم في حال العدم في حال العدم في حال العدم  
نكاح في حال العدم في حال العدم في حال العدم في حال العدم في حال العدم في حال العدم في حال العدم في حال العدم  
ان له اصدقا في حال العدم في حال العدم في حال العدم في حال العدم في حال العدم في حال العدم في حال العدم في حال العدم  
فوقها في حال العدم في حال العدم في حال العدم في حال العدم في حال العدم في حال العدم في حال العدم في حال العدم  
وكلما في حال العدم في حال العدم في حال العدم في حال العدم في حال العدم في حال العدم في حال العدم في حال العدم  
ونسب له الوفاء عليها في حال العدم في حال العدم في حال العدم في حال العدم في حال العدم في حال العدم في حال العدم في حال العدم  
او اصدقا في حال العدم في حال العدم في حال العدم في حال العدم في حال العدم في حال العدم في حال العدم في حال العدم  
ولذا في حال العدم في حال العدم في حال العدم في حال العدم في حال العدم في حال العدم في حال العدم في حال العدم  
لنومل له ذلك في حال العدم في حال العدم في حال العدم في حال العدم في حال العدم في حال العدم في حال العدم في حال العدم  
كماله او ما في حال العدم في حال العدم في حال العدم في حال العدم في حال العدم في حال العدم في حال العدم في حال العدم  
ما في حال العدم في حال العدم في حال العدم في حال العدم في حال العدم في حال العدم في حال العدم في حال العدم



















































































محسن واركانه اهل كرم صبره وحقق على ما كثر عليه وكان اصحابه سبعة اصحاب من اهل مكة من  
تعد رباب في شهر النسيم والكناسة من اهل قناتادى رتبة الصوم والبصل والكرام غير المطبوع طرعا في  
احراز العولس والاني المطبوع بالمع وكريان في اسبالة والحد لربه من السلب وله معها من ليس جلد المسند في  
الذبايح وليس له معها من ليس الجوز ولا الدراج والاكل الفصل الثاني من كل ما تحب من اهل اللباب  
والذبحه ناسه فلما حذر الناس ان يكون من اسرائيل وهو يعقوب عليه السلام اهل قناتادى من عار  
سكانها وطلب دسحها مقلدا سواد اهل الانبياء في ذلك الوقت من الجرب او بعد حال الرافعي وليس  
ان كل اسرائيله مريض فاماها والحق في دسحها قبل الجرب وان اسعده كلام كاهن ان من اسرائيل  
وجن يوس عليه السلام صاحب الصورة ربنا طوبى لاداعلم ان من اسرائيل على ليهيم وطوبى ان من يوسى او  
بعد من الجرب بل في الفصل ما دل على سوادهم على عباد الاوان والاكوان العابد وسعدون  
عداها اليهوديات ولا سمر في القرياس ان من اسرائيل بعد عهده عيسى عليه السلام يعرفونهم من اسب  
من صديقه وامر على من يوس عليه السلام ثم من المعرف من بعد على حاشا ان يمان من الجرب او بعد ذلك  
الاصحاب المتواضع السبعة وجعلوا عار المعصان وهو الان الذي بعد الجرب اسبى وانما ان طرقة  
انماها بعد عهده من عليه السلام او كاهن من اسرائيل في احوال اعدائها ان يكون من علم ان اموالها على ان  
المن من يهود او بعد من طرقت الجرب والسبع السبعة على عار ان يكونا اعداء من ان يمان على ان  
سلكي نصفي السب والدين ام الفصل الذي بعده على الما يحور وهو الاصح فسلمه ذلك الذي وهو من رعاها  
المسب على العولس الاسب في الرابع فان اعداء هناك من اول دان معناه ثم نسا وجها وبانها العطف بالحوار  
وهو لا عدول بالكره قطعاً وفي كل دسحهم الكلال الماسه ان يكون من علم ان اباها دخلوا امة بعد الجرب ومن  
على اسفلوا لكس منه كسوا الجرب فاعلم ان كان في الاول وان اسوا بالجرب فطرح على اعدائها ان من كاهن فوالا  
والان الطرقة السبع والساي العطف في احوالها والما كره وجها الطرقة السبع في المسب عليها على كاد الاول الماسه  
ان من هل دان اول انماها بعد الجرب او قبله مع عليها مانه كان قبل السبع في كل ما تحب لولان برسان على الماسه  
داول بالكل محصل في طرقتان الرابع ان يكون من علم ان اباها دخلوا امة بعد الجرب والسبع ان يهودوا او بعدوا  
بعد عهده من عليه السلام فالذي قطع به الجور ان هاولا لا ساجون واغردون بالكره وقال الامام والعراق لا يخلط  
ودلوا في اليهود من بعد عهده عيسى عليه السلام وجها وفي كل ما تحب ان كاهن لاداعلم ان من كاهن على اسب  
وهو ان يوراء ودر اليهود ما داسجونه وجها الطرقة وهو المصدور ان العمل في السورة والبصاصة كره اليهود  
وسج العران الاصل والاسلام البصاصة ونحوها وبانها اهل العالم يسمى الموراء اليهودية وانما سجد العولس والاسلام بنا

لم

لم بعد من اليهود من العران حق وحالم بعد من اليهود من الاسلام من الاصل والبصاصة كاهن  
بعد من اليهود من اليهود من سجد القرآن جمع ذلك وهو كاهن العران على هذا الرطل في اليهودية بعد  
بعد عيسى عليه السلام وفي كل محي در من كره مساحته ودسحه وعلى الاول فالاول في اليهودية بعد عيسى  
في بعد السبع لك سبان في الفصل الثاني ان يورود يوران او بالعولس الصوم في المقر عليه فوالا  
ان طرقة طرقت دسحهم وان كان هذا الاسفل من اراء حل المسك مكانا وذلك بعصر على العولس هالانها  
طلب في الدس بعد الجرب والسبع فالد رافعي وجل الحلالهم المبع على ان اذا كان مسجلا الى در  
اهله عليه فالبوت وقد صرح العاصي بخر الكلال منهم فقال في كلامه من ان برسان على كل ما تحب من بعد  
بعد عيسى عليه السلام وفي كل عهده سبنا واول ما لكل كاهن ان يكون اباها الا يعرف دخولهم في ذلك  
الدر قبل السبع او بعد نصارى العرب هو وسوج وعط فلا حل مساحتها وادعى الامام والعولس لا  
حلان فيه وقال السبيل الحكم في فصل المساحته والذبحه كالمع في اليهودي ادا سجد الصوم او عكسه حل عليه  
ارطيا بعرض والافلاوه وما اسدركه الرافعي وطوبى لافزون بالكره علفنا الجرب ولولان على الصغاب في  
العرب وسجدها طرقتان وطرح حل الذبح حل في ذلك اما العاصون وهو كاهن بعد  
النصارى والاسبوع وهم كاهن بعد من اليهود فاعلم ان من سجد حمله فان الصغاب والصح فاني الجرب انهم  
كانوا كالعولس اليهود والنصارى في اصل دسحهم ولا ساولون خصوص شامهم فلا حل مساحتهم ولا دسحهم  
وف كانوا كالعولس في الفروع دون الاصول وساولون خصوص شامهم فلا حل مساحتهم ولا دسحهم  
لداو بعض كلام ابي اسحاق انه لا يخلط العطف كل مساحتهم وداكهم فانه اخر قوله قال العاصي الطرقة  
وطرح بعد ان علم انهم يوربون في الاصول والعاصيون في فروع النصارى في الاصول والحرى كالعولس  
فبعد الطرقت السبعة وعشرون اباها صاعد العالم وسبى الصابغ الاصار وهم الذي اولى الاصل في تعليم  
وعن شادان الهاسه فروع بعيد الدلالة وفضل الى العلة وسعدا الربور وعس اكمل انهم يوم سده دسحهم  
كم النصارى الا ان تعليمهم كونهت لكسور سجون انهم على دس سوج وان من الدس عدوا العمل من عار عهم  
موس عمن بعد الدس وعس السبع اى على ان منهم من يخلط عولس في مساحته الفاسس وان قال الامام والاحال  
مخلاف في الدس لعولس اليهود والنصارى وعلى ان الدس من لونه مبرك المسند فسا ولا يفرق بينهم قال وليس هذا  
معه فاسع كالح المسند نسا فاعط كوار مساحتهم واذا سلكنا في دس هل هم كالعولس في اصل الدس او فردعه  
لم ساجهم ولا حل دسحهم لفر عهم بالكره قال الامام واعلم ان من كاهن على مساحته من اليهود قطع مانه كاهن باطاه موسى  
عليه السلام وان من دس الامان عيسى ونجد عليها السلام وهم كاهن هذا النوع من الفرياقور في عهم



















































































على خلاف فيه وهلم الغنة ما في على الصحيح وصاحبها ان يكون رضى الله عنه فوجه على قوله العلم  
في دعوى العدة وسوى الرصة امكن لكن قال الحق ابو حنيفة بعد الاصح فانه ذكر في الامم فيها  
ان يكون لا يوجب العدة ولو قلنا كما لا يملكها الا كانت العدة او حلت بالعدوم بردها على  
عود حق الفسخ فلو ان العدوم لا يملكها بعد العدة وساقا تعصم على قول عود الحق ولم يرضه الجمهور  
وحكمها بالفاصل الطهر وليس وساقا على القولين فما اذا رخصت بالعام معه قبل الرخصة الى الحكم او  
تعدت وقبل الرخصة بالعام واخرها اذا علم المراء بعد العدة انه عمن وحلى المعنى طرحت ما اذا  
يخرج انواء ويطهرها ثم يرضها ثم يرضها من عمن في الكفاية الثاني عمن في الكفاية طرحت المراء  
في السائر في الاصابة ومنها سائر الرضا فيها مطلقا فالقول قول من شكرها منها حتى لو ادعاها في  
بعد الخلل ان كانت الرصة فالقول قولها له ولا يجوز كالدر والرصة والاسوة والاسكن للرد  
المهر لم يرض عليها سطح واعدت عليها ولو ادعى بعد رخصتها كمال المهر واللسان والعد  
والسكني فالقول قوله وسرد السطر وليس لها ان يرض حتى يرض عمنها وسكني من ذلك الرابع  
الاول مسلمات ما انجب عمنه فادعى الاصابة بصدق عمنه سواء كان قبل الرصة او  
بعدها سواء كان في الاصابة او صحتها ويحيط بها بعض الدر والاسكن الكفاية الثاني في حال او  
اسحا في ان كان صحتها او معطوع بعض الدر بصدق المراء بصدقها وهذا الوجه يحكي سواء كان  
الكنار يقطع بعض الدر في حال فصدقت به ثم ادعت عمنه او قلنا لا يثبت به ولو اصبحت في الثاني  
من الدر بصدق الكفاية في قولها ان يرضها قول من يرضها قولها وسنة الرابع في الاكبر في حال  
ار الصباغ ان الحيا يقطع به وقال لم يرض احد من اصحابنا فعلى هذا يكون ان الكفاية في حال فغلبنا حكم  
العظم دون العدة وانما على ان سحا في صحة القول وادركه ان الصباغ استعماله في حال فغلبنا حكم  
لحمه وانما في حال فلو ادعت انه يكون فلا يكون لها الخبار في اصح القولين في حال فغلبنا حكم  
العد ولو ادعت عمن بعد مضي المدة وادعى الرجوع فانه لا يرضها فان كان ارضا عمنه حتى يرضها  
الرجوع فاذا حلف حرب العاصي الذي ما في ارضه كبريا من يوم فاعان سبعة من حالها فادامتها المهر  
قول الميعاد وعلى من قاله الميول الثانية في الخلف المراء للقول في حال فغلبنا حكم  
الاصابة بصدق عمنه ولو ادعت المراء العمن والقول في حال فغلبنا حكم  
سها دهن فانه طاعة منهم الامام والفرق في خلف مع ذلك باحتمال رطلها وعودها ان لم يرضه  
وقال اعدون لا حلف الا ان يقول صحتها فلم يملكها عداة المكان وحلف بها سمعت في قوله وطلعت

ان حلفه بعد عود او على القولين في حال فغلبنا حكم المراء في حال فغلبنا حكم  
في الفسخ في العدة والخالفه بالقضاء او الخلل في الاما بعد ذلك فان حلفه بصدق حارها  
وطاها وان كل من حلفها في حال فغلبنا حكم المراء في حال فغلبنا حكم  
الرجوع فغلبنا حكم المراء في حال المراء وقال الرجوع في حال فغلبنا حكم المراء في حال فغلبنا حكم  
اخرها وارضها سواء في حال في حال فغلبنا حكم المراء في حال فغلبنا حكم  
فيه طرحت ارضا ان يرضها قول من يرضها في حال فغلبنا حكم المراء في حال فغلبنا حكم  
قوله والثاني لقطع ما اول والثالث من كل النسخ على حال فان حلفه بصدق المراء في حال فغلبنا حكم  
بعد حال ثم انه لم يرضها في حال المراء في حال فغلبنا حكم المراء في حال فغلبنا حكم  
فصل قول المراء في حال فغلبنا حكم المراء في حال فغلبنا حكم المراء في حال فغلبنا حكم  
المنى على مراء المراء وهو عمنه وعلى الاول يحتاج الى التمسك على ما ذكر الامام والعداوي قال لا يرضها  
على عمنها منها عمنه في الرابع في حال فغلبنا حكم المراء في حال فغلبنا حكم  
وقال المسئلة بصدق الخلل في المراء والعنة وعمنها بصدق المراء وهو عمنه في حال فغلبنا حكم  
براد الرابع في حال فغلبنا حكم المراء في حال فغلبنا حكم المراء في حال فغلبنا حكم  
عدت له مسئلة العنة فان لم يكن في خوف الولد هل يرضه المراء وهو عمنه في حال فغلبنا حكم  
والاصح في حال فغلبنا حكم المراء في حال فغلبنا حكم المراء في حال فغلبنا حكم  
المنى بصدقه وسهم المراء على العادة الرابعة لولم يرض هذا الولد اس من هذا المراء اسحت عمنه  
الميل قال الامام وهو رضى عن الكفاية الظاهر بعض من المراء في حال فغلبنا حكم  
اسد قال ما ولو سارنا من المراء في حال فغلبنا حكم المراء في حال فغلبنا حكم  
واطلق كالمدة في الاموال وقال الاولون الا وقال العراقي ان الاول قول بدم في حال فغلبنا حكم  
لو ادعت المراء واقامت شاهد واحد على ساقها او على اقاربها حلفه بعد ان يرضها في حال فغلبنا حكم  
ولو ادعاها المراء واقامت بها ساقها واحد المراء حلفه بعد ان يرضها في حال فغلبنا حكم  
فانه قول في حال فغلبنا حكم المراء في حال فغلبنا حكم المراء في حال فغلبنا حكم  
عن العواطف المسندة الفصل الاول في ما ساج للرجوع في حال فغلبنا حكم المراء في حال فغلبنا حكم  
الثالثة والعاشرة والمضامعة والقاصد واللسان في حال فغلبنا حكم المراء في حال فغلبنا حكم  
وسكني عمنه المراء في حال فغلبنا حكم المراء في حال فغلبنا حكم المراء في حال فغلبنا حكم

ان







اعماله واجبا صمد وصرح الاصغر مولاهم وعلى كرم النذول له اربع وعشرون كارة على كل كارة  
وحب الهم وان كانت مائة كارة فكل كارة على البعير وقيل اربع وعشرون كارة على كل كارة  
اصغر منه والاصغر منه الى ان يوصيه وقد طعن فيه اذا كان يصغر لا يصغر وعلى الابن ان يصغر  
وحسنه او كان مائة كارة فكل كارة على البعير وقيل اربع وعشرون كارة على كل كارة  
احسان على كل كارة فكل كارة على البعير وقيل اربع وعشرون كارة على كل كارة  
السنة وان احسنه بوضعه العبد المولود حر اسبا ونصدا كاره ام ولد على الصحيح  
وقال الامام هو العباس وقال ابن الجوزي ما اذا اطلق احد العاصم جارية من العجم فان المصون بها الاصغر  
ولد له من مائة كارة فكل كارة على البعير وقيل اربع وعشرون كارة على كل كارة  
مخرج من مائة كارة فكل كارة على البعير وقيل اربع وعشرون كارة على كل كارة  
الاسلم ان يكون جارية الان موطن الان والعنوان في هذه الحالة انما اذا لم ينكح ام ولد واسدال المولى للعول  
المال بالان لا يبيع احدا مطلقا ان يخرج امه انه فلو اولوها من هذا المولى فكل كارة على البعير  
واحبات الاصا صمد وصرح الاصغر مولاهم وعلى كرم النذول له اربع وعشرون كارة على كل كارة  
فلا يجوز ان يزوج جارية ام ولد على وجهه في هذه الحالة فكل كارة على البعير  
صحيح ويجوز ان يزوج جارية ام ولد على وجهه في هذه الحالة فكل كارة على البعير  
لان في صورة خاصة واصطفاها فيها فكل كارة على البعير وقيل اربع وعشرون كارة على كل كارة  
نصدا كاره ام ولد وقال العاصم الراد ما اذا اورد جارية ام ولد على وجهه في هذه الحالة فكل كارة على البعير  
فرضه اذا كان الابن صمد وصرح الاصغر مولاهم وعلى كرم النذول له اربع وعشرون كارة على كل كارة  
مخرج على ان الان اذا اسرى جارية ام ولد على وجهه في هذه الحالة فكل كارة على البعير  
في الكلا ام ولد وان صار احدا منها في هذه الحالة فكل كارة على البعير  
لم يسلطوا عليها فكل كارة على البعير وقيل اربع وعشرون كارة على كل كارة  
الملا في محمل السراة ولو كان الابن معاصرا لفلان لم يسلطوا عليها فكل كارة على البعير  
الكاره وهو حامل خردلان بعد ما كان فاما خور لم يعرف منها فان فلان لا هو الا بغيره فكل كارة على البعير  
عند الولادة فكل كارة على البعير وقيل اربع وعشرون كارة على كل كارة  
الى العمل مع وقال المادد وهو حامل واصح لا يسلطوا عليها فكل كارة على البعير  
ولذا الحكم في الكارة المعروفة بحرية الوطن بسنة اذا اجلبها وعلى الابن في المولد يوم الاتصال ان يسلطوا عليها

فلا يجوز ان يزوج جارية ام ولد على وجهه في هذه الحالة فكل كارة على البعير

الان هذا الكارة بوضعه ام ولد على وجهه في هذه الحالة فكل كارة على البعير  
على الولد وان كان احدا منها في هذه الحالة فكل كارة على البعير  
اصدا للعوانس والعاصم بها لا يسلطوا عليها فكل كارة على البعير  
فكل كارة على البعير وقيل اربع وعشرون كارة على كل كارة  
ان الملك في مائة كارة فكل كارة على البعير وقيل اربع وعشرون كارة على كل كارة  
اصدا على مائة كارة فكل كارة على البعير وقيل اربع وعشرون كارة على كل كارة  
وهو اصدا الامام والغزال انه يسلط على العلق والالب انه يسلط على العلق وهو اصدا الامام  
الامام الاول والثالث فان فلان يسلط الامام الله بعد العلق لروية فكل كارة على البعير  
بعضه وجوهه بوضعه الامام والامام في مائة كارة فكل كارة على البعير  
بعضه على وجهه فكل كارة على البعير وقيل اربع وعشرون كارة على كل كارة  
مولان ومخرج من مائة كارة فكل كارة على البعير وقيل اربع وعشرون كارة على كل كارة  
يوم العلق ويوم مائة كارة فكل كارة على البعير وقيل اربع وعشرون كارة على كل كارة  
ان من المهر مائة كارة فكل كارة على البعير وقيل اربع وعشرون كارة على كل كارة  
واصلها في مائة كارة فكل كارة على البعير وقيل اربع وعشرون كارة على كل كارة  
دردنا لاهر عسا وقلنا لورده واصطفا في مائة كارة فكل كارة على البعير  
بالاعتماد بحال الاحوال وعلى مائة كارة فكل كارة على البعير  
على الافوال في سرانه العلق من مائة كارة فكل كارة على البعير  
دراة الاولاد وان يسلطوا في مائة كارة فكل كارة على البعير  
العنوان في مائة كارة فكل كارة على البعير وقيل اربع وعشرون كارة على كل كارة  
ملون كارة في مائة كارة فكل كارة على البعير وقيل اربع وعشرون كارة على كل كارة  
او فواصا حوران من العلق في مائة كارة فكل كارة على البعير  
روى اصحابا وهو كارة فكل كارة على البعير وقيل اربع وعشرون كارة على كل كارة  
الكاره على الان في مائة كارة فكل كارة على البعير وقيل اربع وعشرون كارة على كل كارة  
والاولاد في مائة كارة فكل كارة على البعير وقيل اربع وعشرون كارة على كل كارة  
وقيل بعضهم مائة كارة فكل كارة على البعير وقيل اربع وعشرون كارة على كل كارة

































































طبقا لصحة من الحسن وهو ساد الصدق في الاول وصحة في الثانية وصحة العزل وصحة الادام  
 والبان وهو قول الاول من انه بعد الصدق في الصورة من انهم هاولا الى بعدا ويكول الاول ان  
 السبعين قول من لا يحكمه ادله العزل وقال العزائون هانصو صان الاول كحركات في الثانية  
 ورسوا اليه الى الدم وقال في الدم لو ردها بال على ان لا يها العا ولا يها العا ولا يحكمه اللامه الا ان  
 في سطر اللامه الكلاي وعلى الوجه المهر في الصور من العا ومنه وجه فان من ان سطر الروح  
 بعد او سطره في علمه ولا بعد وضرا الدوران في السخوي الصور اللامه ما اذا جرى ذكر الاعمال على  
 سبل الوعد منها العا انما بالان فان جرى في وجه الاستراط لم ينج الصدق ووقع في بعض الحصر  
 وعلى ان حكماها العا بالان او في بعضها دورا وجرى على الثاني السبل بالان العا بالان  
 يعرف الصفة منه ملبان الاول لو احدثها عبدا او بوا على ان يرد عليه العا سلا او عبدا او بوا  
 معبر انما ان يقول للقول روح مولى من ويطلب العا من بالان وللولى العز في ثانيا حواله او داله  
 سبع هذا العبد فحسبه الولي الله اذ بان يقول الولي رد على من ويطلب العا من بالان هذا العبد فيقول  
 الروح لو وقع من عدى من كمل في صفة واحدة ومنه كمل لا مري من الصفة في الجمع من المخلص والجمع  
 انهم فان لم يصادوا فالعبد السبع والصدان دون الكناج ومنهم من يطردها منه ايضا على القول الصعيف  
 ان صاد الصدق بعض ساد الكناج ولما فهم السبل وان فلما يحسبه ورجعا العبد على من سلبا وعلى من كس  
 فاد اكل من السبل ومنه العا وقيمة العن من صفة العبد صدان وصد سبع فان كملها قبل الدخول في  
 بعد المهر وهو روح العبد وان السبع يرد او غير هانصو رجع اليه كسعه وهو هذا العبد ولو لم يكن العبد قبل  
 العن ساد رد الاول ورجع اليه السبل على الوجه والى فيه بعد العبد على قول ولو صدر العبد عبادا  
 اسرون التمر وضع للصدان من السبل او عمنه سلبا من الصدان وان اراد ان يرد العبد السبع او  
 الصدق بالرد بغير ان صدق انه على القول في بعض الصفة في الدوام كالواستمرى عدى صفة  
 على عيب بما او اصدى دارا اذ احدثها المهر بالرد والى العن ما كوار ولو قال رجع جاري ورجع  
 عدى هذا المهر السبع والصدان والسبع فلو ان بعد ما في بعض الصفة فان يحكمها ويرجع المهر على السبل  
 العبد في اخص المهر صدان وناصه العن من ولورد الروح العبد بعد اسر داليم الذي صفة وليس للمهر  
 رد الماني والروح الى هو السبل فان رده يعيب وصدق الكناج قبل الدخول رجع اليه كسعه العن في كل  
 العن من الحسن سبعا فرد العبد ورجع في الصدان الى هو السبل والى فيه الصدان من العن من العوان  
 قال لرجل رجع السبل في ماله الدرهم التي كمالا من قال في الام السبع والصدان بالكلان

في قوله  
 212  
 قاله الام

في قوله الروح بالان في قوله عا ملة رده واسترداده

في سلبه من حق فان كان من احد الطرفين داليم كان ذلك فحسب الصدق والعرف وفي القول  
 الثانية لو وقع من لسوي في عدد واحد صدان واحد ولم يسر صفة كل من الكناج على من الصدق  
 فبان وهذا قد يصور مع اعادة الولي بان يكون يرد على ساد اما اخص او اعام او عسكان او يكون  
 له من اس ويستخرج وصدق اح وعسقة وقد يكون مع عدد الولي ان ذلك او لما نسق رطلا  
 في عدد واحد ولو جازع لسوي على عوص واحد صلب النسوة وكذا في ساد العن من الصدان ورجع  
 انه لو اسر عدى من بالان او عند ان يلال كل واحد من بالان صفة واحدة انما من السبل  
 او من وقلهم من واحد فان السبع باخلا لوعلى انه لو كان عدى على عوص واحد صفة الكناج ولا يحكمه  
 في قدر الموص طر وادها غير هانصو القطع بصاد السبع وصدق الكناج ورجع الصدان وعوص  
 اكل على قول من اصحابنا وهذا هو الاثر ان السبع العن من الكناج الرابع في العن من الكناج بالصدان  
 الصدان وعوص الكناج والسبع والى السبل من الكناج الرابع ان السبع العن من الكناج بالصدان  
 والسبع والقطع يحسبه الكناج الحاس القطع بصاد السبع والصدان والكل على وجه الكناج السبع  
 ان لم ياصد الصدان فحسبه الكناج لورج على مهر انما السبل فان وانا المهر ساد من وانا  
 عاوس عاوس من كمال الكناج عدى صفة واحدة واصبح الى التورج للكل وحق ومنه وجه  
 ومن قول انه يورج على عدد من سبل فلان فلما ساد صفاحت لكل من سبل ان اصحابنا  
 منكم واما ان السبل يورج على مهر انما السبل فكل من من ياحضه التورج من سبل ان كان  
 منكم وقيمة ان كان بعدا فاكمل ليس على هذا القول فاكمل ليس على قول من السبل يورج  
 انهم من عدد صدان واحد في الصدان وكذا ولو رجع رجع ساد الرابع من اربع اما رجع  
 في عدد واحد بمهر واحد منكم انهم ان قال رجع اسى ملاء من سبل فلان وطلا من سبل  
 الى اخره من سبل وكذا ان السبل ان في صفة الصدق العن من السبل والى العن من السبل  
 ولو وقع من كسعه عليه وتحمله في عدد واحد صدان واحد وقلما يحسبه الكناج في الحمله على الدم قبل  
 لبا مهر السبل او حصة من السبع الصدان السبل الرابع لصاد الصدان ان سبل ساد رجع  
 الكناج من اصد فالويل السبل من كسعه انا ملاء ان كان بالان او على القول بان له اصاب  
 ورجع رجع او حراما عا ملة صدان او حراما عا ملة صدان ساد على ان سبل او حراما  
 صدان لها ملاء الصدق ولا الكناج وصدوه انه سبل ويك مهر السبل انا لو رده ماله او رجع  
 ساد بالان على ان يكون رجع او بعضها صدان لها كسعه الكناج والصدان لم يكلها قبل الدخول

في قوله



























ان كان من الروح لم يمت فيها او من السطح لم يمت فيها او من الجو لم يمت فيها  
عنه نوحه احد فاعلم على الخلق على العول بانه صبح وهو اقرب من ان يمت في جوها  
سكن في رده وقد قال ان الصبح انما يمت وهو صبح فاه عند المهور الصبح والصبح  
فيه وانما يمت على العول بالانوار بالصبغ على الصبح انما يمت في الخلق وفي سطر الا انه قد قيل ان الصبح  
بالانوار صبح بصبغه ورايتها على انما اذ صبح الروح بصبغها الخاد من عند العقد فانه سطر عند  
المادري كما تقدم وحاشا على ان احد العول في الصبح بالصبغ اذ اعرف ذلك في معنى السطر بل  
اوجه او احوال اصبغ وانها ان صبغ الصبح يعود الى الروح في العول بالانوار والماضي الى الوجود  
منه صبح الروح فان سطره والامر له كما سطره الخلق الروح فاه واهه والماضي الى الوجود  
الانوار الناصي واسمع المهور من انما وان قلنا انما يعود اليها بالانوار فاه واهه المصنفه الخاد  
بعد الخلق ومن الانوار بصبغ الروح فاه واهه وفي المصنفه وانما ان صبح بصبغها صبح الروح  
الانوار فان سطره الخاد من عند الخلق وحرم به المادري واسمها لاوله ان رجع منه من غير رجاها  
والصباح انما قيل منه بعد الخلق ومن الانوار بصبغها فان سطره الخاد من عند الخلق وانما  
سطره واحد صبح منه صحى فاه واهه الخلق ولو قيل على ان لما كان المهور كان انوارا صبحه  
تسوط صبح منه مسلم لما وهل يملك المهور في الصبح الراجع الى الروح من الخلق والاصح  
فيه وانما انما صبح وانما لا فلا يمت صبحه في السطح وعنه ولا ما ليعنى على الصبح ولو قال الروح  
بعد الخلق ان سطره صبح في العول انما سطره الخلق الى الوجود وانما صبحه الى الوجود  
العول فان الامام يظهر عند ان لا سطره على هذا الوجه كالسطح صبحه الوافق لاسقاط  
واردها العول انما قال الراجع في ذكر ان عباها اذا خلعها على ان سطره الخاد من عند الخلق وانما  
بالاصح ان السطر يعود اليه سطر الخلق بصبغ الراده الخاد من عند الخلق ومن الانوار بصبغها  
مسلمه كانت او بصبغه ولمع موله على ان لما كان المهور ورجع اليه الطرف ان ارد كل ثلثها  
انما وبعد الخلق ان كان يمت في الانوار في رجع السطر الى الروح بالخلق ويحتمل اذا كان الصبح  
من فاهه فان من فاهه انما صبحه الخلق على ان سطره الصبح قد عدم صبحه فاهه في ان رجع الى الوجود  
او الى الوجود اذا كان في دمهم ووجد عنه بصبغه انما كان او صبحه فان سطره يعود الى المادري  
هو يفرغ على العول يعود السطر الى الروح بالخلق وهو مفرغ على العول في عوده المادري  
عوده به مع عنه فان كان الاول سطر الخلق على قول يوقفه على الاصح فاه بعد بصبغه على اصح الروح

مع العول انما يعود اليه وسعد من السطر في هذه الصور وسعد على السطر ان يكون في الجو  
المادري وهو يحتاج الى ما قيل ولو اصدق السطر عن عنه انما سطره وانما سطره في الجو  
على قولنا ان السطر يعود اليه وسعد من السطر في هذه الصور وسعد على السطر ان يكون في الجو  
ولو اراد السطر يعود اليه وسعد من السطر في هذه الصور وسعد على السطر ان يكون في الجو  
ومن يعود السطر الى الاول او الى الثاني منه وانما سطره في الجو وسعد من السطر في هذه الصور  
الملك في الصور من لم يعود اليه ولو رجع الى المادري من سطره في الجو وسعد من السطر في هذه الصور  
انما المادري فان قلنا ان الاول علم سطره والاصح انما سطره في الجو وسعد من السطر في هذه الصور  
من رجع الى المادري من سطره في الجو وسعد من السطر في هذه الصور وسعد من السطر في هذه الصور  
صبحه في رده واهه رجع اليه بصبغه الخلق وسعد من السطر في هذه الصور وسعد من السطر في هذه الصور  
والمهور انما صبح صبحه الخلق فان الامام في سطره في الجو وسعد من السطر في هذه الصور  
الاصح انما سطره في الجو وسعد من السطر في هذه الصور وسعد من السطر في هذه الصور  
عن عنه في الامام وهو يقول من عني سطره في الجو وسعد من السطر في هذه الصور  
فاهه الخلق الاولين على انما السطر في الجو وسعد من السطر في هذه الصور  
على قولنا انما سطره في الجو وسعد من السطر في هذه الصور وسعد من السطر في هذه الصور  
او بعضا من العول فاهه سطره في الجو وسعد من السطر في هذه الصور وسعد من السطر في هذه الصور  
فاهه الخلق الاولين في الامام في سطره في الجو وسعد من السطر في هذه الصور  
فاهه الخلق وسعد من السطر في هذه الصور وسعد من السطر في هذه الصور  
وانما بعد بصبغه في سطره في الجو وسعد من السطر في هذه الصور وسعد من السطر في هذه الصور  
الملك منه والماضي من عني سطره في الجو وسعد من السطر في هذه الصور وسعد من السطر في هذه الصور  
والعول من عني سطره في الجو وسعد من السطر في هذه الصور وسعد من السطر في هذه الصور  
فاهه الخلق في السطر وسعد من السطر في هذه الصور وسعد من السطر في هذه الصور  
بصبغه الخاد من عند الخلق وسعد من السطر في هذه الصور وسعد من السطر في هذه الصور  
المصنفه في العول والاصح انما سطره في الجو وسعد من السطر في هذه الصور وسعد من السطر في هذه الصور  
ولو انما صبح السطر في الجو وسعد من السطر في هذه الصور وسعد من السطر في هذه الصور  
اوها وهو انما سطره في الجو وسعد من السطر في هذه الصور وسعد من السطر في هذه الصور























































ان يكون هذا على ان العاقل والمشي في الدنيا انا انا النفس باهية وهي في ان يسل دعواها وان  
 يحتاج الرجوع الى الله وان يكون المعوض من حسن الصدق او من غير ولا من الطعام وعين  
 طين فان كان المعوض من حسن الصدق من دال الا ان رضاء منعه بالصدق فذلك والا اسره  
 فادري الصدق فان كان بعد ذلك طه بلبه من قبل اذنه وقد منع في النقص ولو ادعى انه صالحا عليه  
 فالقول بولها مع غيرها وفي تادي المعوي فالكلف هذا صيل من كل طيب ان شاء الله وبواضا  
 على العقد واحد من النسيان بانه قبل العقد لم يكن له وكلها قبل الدخول واسرع العقد  
 يكون صرا بالوزن فاقاب ما بها يكون صرا بالهم وهو ان الاب اما اهدى من قبل العقد ولم يعقد  
 صانه فيها لمع ورده وهو سكل ولو عتق الى بلب من له عليه مني ثم قال بعد معوض وان  
 المعوض الله انه معوض فالقول قوله فان الزاني وان عجز ان سوى بعد من قبل الصدق وقال انه  
 اعرف بلبه ان الله بلبه ولما ادعى دفع الصدق الى قبل العقد او المعوض او السفيه سجد دعواه  
 والقول قول الولد وان ادعى دفعه الى ولي الماله الرشد لم يسمع الا ان يدعى ارضا سواء كان ذرا او  
 بها وقد يري الماله وحده ان الماله قد ادعى دفعه الى ولي الماله الرشد لم يسمع الا ان يدعى ارضا سواء كان ذرا او  
 ثم ناب الولد وكله المراه في بركه قال ما في الورثه ان بعد الولد على واندر الاعان قال الشيخ ان  
 الصلاح ارضه في بركه من المأجود وصحة بركه ان الاصل ما وبيع بها وان لم يوجد لم يح  
 صانه في بركه من عرسته فهدى عليه فغيره منس ولا يحتاج في عدم الصهر الى بركه في صحتها  
 من الورثه ولا عرسته قال هذا هو الاظهر ان بركه لو اهدى لها تعليم سورة او صحت فادعى ارضا عليها  
 وطريه فان لم يحسنها فالقول قولها وان احسنها وقال بلبه من عمل قولها ان القول قوله  
 وبانها ان القول قولها ورجه ان الصانع والمقول وسأها بعضهم على قول عارض الاصل والظاهر  
 السامه لو حصل الاصلان في نفس الدوخة بعد اعداد في عذر والقول في كل واحد منها قول الثاني  
 وان كان الاصلان في قدر مبرها فادى الرجوع انه بروج هاس له وقال ارضا او ولها بل تح  
 هذه وحدها بالالف فهو في حق المعق على بركها اعداد في قدر المهر والقول في العقد على الاخرى  
 قول النكاح منع ليس من الفصل لو اعدت ايرابه حاره ثم وطأها على ما بها المصدقه فان كان بعد  
 الدخول فعليه الحد ولا يعمل بركه اني لم اعلم انها قبلها بعد العقد والدخول لا ان يفسخ فوسعه عند السلام  
 فان كان بعد ذلك لم اعلم انها قبلها لم يحد لاه مدعى وان ما كان قال العمل من الدخول الاصل الصدق  
 فان كان ما بالما بلبه من الدخول ضد على العمل الاول دورا اني وحده حاشا كذا فاولد رضى

دعائه

وعليه المهر ان كانت مملوكة وصحت الحد فاولد فاولد رضى وعليه المهر ان كانت مملوكة وصحت الحد  
 فاولد رضى وعليه مملوكة يوم الوضع ما من الوليه والنكاح ومنه عليه حصول  
 فصل في الوليه وفصل في الصانه وفصل في المهر الفصل الاول في الوليه والوليه لغة للحكام  
 بتعريس وقال لما ورد في اصلاح الطعام فاستدعا الناجح لاجله وروى المهر في ان الوليه  
 التي يعرف ولله النكاح وكل دعوى على اطلاق او فاس او حاش او حاش معور يدعى بها  
 فاسم الوليه مع غيرها وقال لما ورد في اطلاق الوليه كمن يوليه العريس وسأول غيرها من الولاء  
 تعد به معها ما وقال بعضهم الوليه مع على ولله النكاح وغيرها شريعا لقوله عليه السلام من الولاء  
 ولله العريس والطعام للمجد للناس بأهله انواع الوليه للعريس والاعتذار بالنكاح والمهره والوال  
 المهره النكاح والتمتع بالمهر للمجد عند لزوم المهر ولم يسن الايجاب من غيرها وللغرض  
 قد نعتق الفرائد الغامض بها وقال صاحب المجلع هو طعام يصنع للزاد من ارضه من فاسد  
 وهو الاظهر وقال ابو زيد التمتع طعام لا مال سقيم العريس واكر من يسميها المهره  
 المهره وقال اصحابنا المهر المهر المهر المهر والتمتع المهر يوم سابع الولادة والوليه  
 المهره للث والوصية في الواد وشرا الصا والمهر المهر عند الصنف والمادة من الدال  
 الطعام المهر صانه من عرسته له اقاله العاصم والراعي وقال الراعي كل طعام صنع لدعوى  
 فادى ولعل يراى الاول ان لا اسم له غير الماده والمهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر  
 دعوى من كاد سرور وقال له ذلك دعوى في الدال على الاصل خلاف دعوى الاست  
 والمقصود هنا الكلام في ولله النكاح والكلام في وصوها وفي وصوب الاطاهه انما هو في  
 ارضها من نوازل فصل في النكاح ارضا وارضه وقال سلم وعين انه كاهن الذهب  
 سحبه بالاصح وسائر الولاء وصفا قال انها فرض لعمامة اذا اظهرها الداعي عشرة طهورا  
 منشر اسقط فرضها من سواه والاخر هو اسرها المهر والمهر المهر المهر المهر المهر  
 المهره وانما سائر الولاء فاسمها سحره ولا سأل ماله ولله العريس ويمنع من وجوب  
 نوازل اهل الوليه للمهره ولا غير المهر بالمهره وانما وصوب الاطاهه انما هي ولله العريس  
 ان ارضها دار لم يوجبها فطهر عا سحره فادى فاولد رضى وقال فيهما اصحابنا وصحة  
 وانها لا يلحق والى الوطع بالاصح فان طأها على دعوى في سائر الولاء فطهر عا  
 طهر العولس بل الاظهر عدم الوقوف ولا في الوطع انما لا بد منه فان ارض الصانع وقال العولس الاول طهر











او رضى رضى عن طوع بلا عن جبر ولا يجوز التعلق وهو ان كان كذا كان منه ذكر  
صاحب المدار اساطير علم انه لا بد من ذلك فان منع المخرج عن لم يمنع ولم يادون له بل علم من الارض  
وسحب له ان يادون له ان لم يمنع منه صدر ولود صلح يوم فسادهم باليون فان لم يادون له لم ياكل وان  
ادون فان عن ان ذلك عن طيب من اكل وان عرف انه حاشية منسج ان لا ياكل وكذا ان لم ياكل الاضمان  
بعضهم بعضا الا اذا فاضل منهم في الطعام فليس من حق من منع ان يطعم منه عن لدا الخلعه بعضهم  
اخر من حق من يمنع من الطعام وهو يلقى حوازمه ولكن للخص ان يخص بعض الاضمان منع اطلاق الراعي  
وبذلك السائل من ان ياكل في اية من تلك خصوص بما افله واليكون انه تلك ما وضع من يد له او احد  
ولو قل به لما منع من العمل والطعام السائل وسائر المقربان في حق منسج اساق والاساق الذي له  
فما سدم عن اى حاشية والى الطب ومن ادب الصنف ان اخرج الارض من صاحب العمل وادبه من ادب  
الصنف ان منع من صنفه الى باب الدار هو منه وسبق للصنف ان اخرج في معاملة من السائل  
ولا بد من السائل في التوضيح الذي خرج منه الطعام في التوضيح الذي سر به صاحب الدار واداه من  
واحد واحد او اسان عن التوضيح الذي خرج منه الطعام في التوضيح الذي سر به صاحب الدار واداه من  
فما سدم عليه من لدا فاس به وسبق ان يمد له بالانه ان كان سر به ابعاد ما لم ياكل من الخلق  
ان يكون على حاشية العمل واداه من صنف للصنف فله معرفة رب الدار عند التوصل للصنف ومما لا  
وتوضيح الوضو فصل في ادب الاكل والسر من ان ياكل منه قبل الاكل ويعد وتعد الاكل  
فمن الطعام قبل النوم وتعد بعد عنهم وتعد في الادب وتعد في اسبابه سم انه والاول ان ياكل من  
وفان الخلق في معول مع اللغة الاول سم انه ومنع اللسان سم لدا العكس ومنع اللسان سم انه الذي لهم وسحب  
من الاكل من سر وصغر وكما هو وصافه فان من راضهم فصل اصل السه منى على اللسان وسحب  
بما سمعنا اكل من سوا من سوا في اوله اكل فاما او اسما بعد اسحب ان سمى في ساه منقول سم انه اوله  
وتسحب اساق في كل سدر من سلس او مود اساق او دوا او سوا او سوا وان سوا باكله وسره المعول على كانه  
انه سوا المعول من اساق الا انه وسحب ان ياكل من سوا الا بعد وان ياكل اساقه اللسان فالعول وسدا  
ما لم يمنع به ولا بد من الاكل على اللسان وان لم يمنع فلم يمنع عليه اللسان ما لم يمنع من الاكل والسر  
قال العول الا انما منع به من يكون ما لم يمنع من الاكل على اللسان ولا بأس من العول والسر  
ويوصد الود في هذا ومن ان ياكل من رضى العصفه والاعلا الرد وعنه وصده عنهم ما اذا اكل من عن  
فان العول والاكل من اسد من الرضى الا اذا اكل من رضى العصفه والاعلا الرد وعنه وصده عنهم ما اذا اكل من عن

بوكلي

بوكلي ولا يمنع من من وسحب من صنف اللسان وتعد من صنف اللسان ولا يمنع من صنف اللسان  
اكاره واكل اللحم وسوا ولا يمنع من اللحم واللحم في طبع ولا ياكل ما اسد له من الطعام في العصفه  
من عمله منع العمل للامس على عن فاكله وسحب ان ياكل اللسان في طبعه من كس وسعد  
لحمه ولا يمنع من العمل على صناعه فان صدر عن اللسان المسحط على صوا ما لا بد  
للشجان وان يمنع صناعه او يمنع من لا صدرها فالروده والولد والكاره والعد ومن ان  
منع الطعام بل ان انعه اكله وان لرحه رله والاس ان يقول لا اسهي هذا الطعام وما  
اعذر اكله ومن العول من المنسج واني منعها فان البدوي والصوا لا يتصل فان كان الطعام  
من كاسم العول الا ان يعلم رضاهم منج او منعه وان كان الصنف او لغيره من اسد رضاء  
واسحب اسد ان الاكل منه وان كان لم يمنع من ان كان في الطعام فله فاسح ان ياكل من  
بعض عنهم فاسح والادب السائل في الاكل وتعد السائل ان ياكل من اسراع لعل وقال الخلق  
الس في رضاء من كان الطعام فله فاسح من اساع اكل فله فاسح الى الابد وابعده الرضاء  
والصوا ما سدم والاولي ان ياكل من اساق رضاء وان لم يمنع من فاكله منج الاكله وان لم يمنع  
ما دام من ان سم خاصه العمل ساول فله فاسح الى ان سوا فاكله فاكل الاكل يوفى في الاسدا  
وقل الاكل من اساق اسدوا اكل اخرهم وان يخص من عن سوا ليه وان يوفى من سوا الطعام ومن  
منع ما سدم من فلا يمنع من في العصفه ولا سدم البهاسه عند وضع اللسان في منه واداه  
ساق في منه صرف ومنه عن الطعام وارضه ساه ولا يمنع اللسان في الاكل ولا يمنع اللسان  
الى وطوعه سر به لا يمنع منها في المرفه والكل وسبق ان يمدوا على الطعام بما لا اثم من والسر عليه  
ري الاغاثم ومن ان يمد له سوا من اسدوا وان يمد او يمد في حال اكله الرضاء وسدا  
قل رضى الاكل رضى منه وسبقه ولا سدم في يوفى على سوا من فاكله العول وان ياكل من سوا  
وسدا ان ياكل على ما وسدا سدا فاسح الى ان يمد له فاكل ولا يمنع سوا ما سدمه لعل من الله وسعد  
منه حسن الادب في الخلق على الاصح الى الصنف عند الاصح للسر لومض عن غاده اساق الماخر عند فله  
الطعام او اراد من سوا في الاكل منج وسدا منج وسدا منج وسدا منج وسدا منج وسدا منج  
من سوا منج منج او فصل الا ان يكون هو السوء ومن لدا ان يمد من سوا منج وسدا منج وسدا منج  
سعد حاج الا انما ياكل للسر والراعي والسر فاما ولده العول فاما وسدا منج وسدا منج وسدا منج  
والجاء ان السر فاما لا يمد رضاء الاكل وسحب من سوا ما ان سعه لعل في الاكل من سوا ما لا يمد











































روح عليها او ليس بحركه او ذلك متبع وبتسخر الشان الخاله اليه ان يعرف ان المعنى من الروح  
فان كان معناه سائر عنها الواجب لتعده ولسه ونسب المراد الخاتم بكونه فان كان معناه سائر عنها  
وليس صلته عليها قال المولى سباه عن العوده الى صلبه فان عاد عثره وقال الخاتم ان سائر اصابع وعثرها  
سلبها الخاتم الى حب منه فخلعه على حالها وتبعه من التعبد ولذا لو علم ان التعبد منها لكانت  
والكلاب من سائر ان لم يتفرصوا لخلولها فلبت وصرح المولى بالجمع منها وقال الامام اذا كمن  
اصابعها بمعناه منها واسودت ما يسمع عنه من كمن فان كان محورا ان لا يسمع ان يفرها صامبرا  
قد مضى الى هلاها ليعول منها فان الرام الخلاق فلا رايه العزال قال واسطرط ان يحد العاصي  
ذلك ولا يجوز لخلولها فخره ان لم يدر منه ما من على ادخل اذا له امر الخاتم ان يراها سرا  
وعلى اذا قال منها ان يرد عليها من يفسد عكره ويغير عاطفته وذلك لا يسمع قوله بل يفسد  
في السر من يفسد عن كمن فحينئذ ان غلب على الظن انه ياتون في جوفها ركب الله وهو صافي اليه عن  
الاعمار وعنه من الامور الناطقه المتعلقه بالنفس وسبب العزال اسما الفاس خد طيور السويه  
ولذا ان الروح لم يسمعها لم يسمع اولها ولا يدعوها الى دراسه او يتم بخلها فلا يسمع من سائر  
وسبب طفه من يسمع عنها من القسم او اللغو او التبعه ولذا ان كات الروح كمن روحها ولسه  
يعرف ان يفرها من يفسد عليها وصرح المولى باسمه الخاله ان له ان يكل الارض على الخاتم فلا  
يعرف التعبد منها وسبب كل واحد منها التعبد وسبب كل واحد من التعبد الى الامر بتعبد حالها  
بعد كل حوارها حصرها فان لم يسمعها الى حاتم فقد وانس بالتحصن عن حالها وعثرها فان  
ان له الخاتم منها سعه من العلم قال المولى في كاهن الاكسما يقول عدل ولا يعو عن منه وكذا لو  
لخاتم ان يفرها اسكنها الاجاب السعاف ليعو من كاهن ولا يقول منها فان اراد العزال ان يفر  
روح الله عنه كان له ذلك ونسب الخاتم الى عالم البلد الذي سافر اليه كحال حتى يخرج الامر على واحد في صياها  
فان اسد الساق واستمر الخال على الساب الفاضل والمصارف بعد الخاتم صكا من اهل الروح وصدقات اهلها  
لسطر في امر الروح من اصلاح والتعبد ان لم يزل الخال فاما للاصلاح وهل يعنى واحد او كمنه  
وهنا في طرعا الاول وهل هما وكلاهما من جهة الروح او حكايا من جهة الخاتم فلهذا لا يصح الاول وهو  
صاحب المهدى الى على الاول صوت من كل واحد من كمن على ان من هو من جهة  
توكل الروح الخاتم الذي من اهلها بالكلين وسؤال العوض في الخلق وتوكل الذي من اهلها في تول العوض وتوكل  
الكلين ولا يجوز عنها الارضاها فان لم يصبها لم يصبها لم يتوكل في الحكم بل يامر كل منها بالدعوى والخالف

بافاده

بافاده النسيه والتمس فاد اصبحت ان الناس الخاتم واسبق في من المخلوق ولوعات اهل الروح  
او سلب صار لها النقص ولوعا ما وها كمن في النسيه لم يفر لها بالكلين والكلان كمن ان يكونا  
اصح في النسيه وعلى العول الى لا يسطر في الروح في النسيه وادارا الخلق او نفعه بعد  
الاصابع على العوض ويمدد الخلاق وان راي علم الرجل الخلاق عثره عن مصلي على صلبه  
وايبريد على علمه فان رايه الروح واسر على الساق فادى سبب الثلاث فان راي الخلق  
وساعد على علمه المراء كاله ويزل عليها المال ويذهبها وان لم يصر الروحان ولوعا اهل الروح  
بعد سبب الخلق او سلب في حوار السعاف فلهذا لا يسمع هذه النسيه السعاف  
اصحاب اصداها عن اس سرج واسر له الخلق بان العوده لا يسمع الارض الروح والعدوان في  
يوسف بعد الخلق على رضاها اليه عن اس سرج الخلق بان سبب الخلق اسودت على رضاها  
والعدوان في عود العود بعد ادائها ولور ان الخلق سبب الخلق بعد طلاق لم يفرها من المادري  
الا ان ياد ان الخاتم منه فخور على العول ما بها صكان بان الخاتم اصغر بالتعبد منه بالكلين ولا يجوز  
على العول ما بها ككلان وان ان الروح ان له ان لا يملكه الا سبب وان ان في الخلق على  
سبب ان ياصد ما له في يدها من الخلق وسبب الخلق من اهلها وكل وكذا اذا ادب كل ما في الاسدا  
سبب اصدا ما لها منه وسبب ولولم يعلو اصدا لانس بالامر بل قال خلوها والعدوان في  
ما في يدها فعمل الخلق اصدا دون الامر بعد ولور ان ان يفر المراء بعض صفتها في السعاف  
الكنى او القسم وان يفرم الرجل عثره على الخاتم او الخاتم او الساق بها او فامنا في  
منها لم يفرم ذلك فلا يعلو ولا يفرم الخلق اسفا ما لا يفرها في جهة الاخره عن كل صفة  
وطعا سوانا معطيا بالكلين فالمراد سبب او لا وسبب ان يعلو علم الرجل ليرسل وعلما في  
بعضه وبنائه رعيه وكذلك سبب علم المراء بالمره وكمنه في جهة الاخره عن كل صفة  
عثره من حال صاحبه وسبب علمه بالمره وان اصبحت رايه بعد الخاتم اليها كمن  
اصر حتى سبب على سبب سبب صكا واحد السواق رايه راي اصداها فعمل يقولها  
ان راي اصداها التعبد في عثره ان حورا الانصار على علم واحد واما النسيه  
في الخلق فعمل الخلق سبب طفه البلوغ والعقل واهدا ان المصالح في ما يعا منه واما العود  
فان ذلك انما سبب طفه ولا يسطر فيها مصيب الاضداد بل العلم كمن ما يعا منه ذلك بل  
ان حورا عوده العود الى الاضداد وان يعلو بها ويعلو بها انما سبب طفه انما يعا منه

بافاده



اختلاف على هذا القول في الحرمة والاستحباب وانما القولان فالحق القولان استباحتهما وعلى  
 الحكم انهما ان جعلناهما حلالين استحب وان جعلناهما حرامين فلا شرط في حكم المراء وفي حكم العقل  
 وجهاً يسان على وجه لو كلف المراء في الخلاف وعلى كلا القولين لا شرط ان يكونا من اهل الذمة  
 ويحوزان كونا (يصح للمراء اهل اول وعمل الا انما فيه شرط وجهه بغيره فانه صريح بالافاق على الاول  
 فان لم يجد الحاكم من اهلها تع من اكرام الا ضرب بالاقرب ولو كان الحاكم ضرب احداهما فله ان يذهب  
 منه واما العذر في سركه وقيام حوائج الناس اسخ والموصل فيه سقوط قال الرابع في  
 ان يحال ان جعلنا حلالين فلا شرط ولا فعلية ولا كذلك الا في كل موضع على خلاف في قول الواحد  
 طرقة والامام اسار الى هذا ولو حوز احد الزوجين ادعى عليه قبل بيعها كس لم يحرمها وان كان  
 بعده واستكلاهما بما عده لم يكن لهما ان يهدا الا امر ووجه انه لا يورث حرمتهما على هذا القول  
 ما بها حلال في الاما الوضعية الذي في احوال الوكيل به على القول بانها وكلاهما  
**باب الخلع** الخلع كذا في المراء يعوض بمصود ما فيه الروح  
 صحيح المصود ما اذا حال على دم وحق وان في حوز الخلع من بيع على الصدق او بعده  
 قال احره اذا كان على مال احر لا شرط من الزوجين الصدق وان كان يملك بعض الصدق والارض للزوج  
 من نصف الصدق وان كان يملك القول ولا من ان يكون المال الذي اخلعت به كبر الصدق وان كان  
 احده او لا راسي حالي لسان والرضي ولو قسم المصاح ويكون فالتام حرام احدها ان جعلها  
 من ارض بيع بمقتضى الحال من غير ارضه ولا يعرض في حق وقال كل من راسها ان يكون المراء ثارها  
 محبة لسوطة او بعض في ذمة وحاشا ان لا يادي حدها ما من الترافة او يكون الزوج حرمها ما اذا  
 فاصيب قال الزوجاني ونسب للزوج احاسها وكذا اذا بيع الزوج حرمها من النقة او غيرها فاصيب  
 ليعلم منه والكثير ان يسا للزوج عسها بها ويصحبها بعض حرمها للمراء حرمها حتى يخرج  
 فاخلع مذكور وان كان صحيحا والزوج ام ياتعل منه ووجه ان سعيها حرمها فالأزواج على اطلاق الخبر  
 بلا بيع وهو قول الشيخ اي حامد وحرمة المادوية وحكماء بعضهم عن البعض واستعرة السدي في حرم  
 عليه الروابي بخلاف بيع المصا در وقال ان بعض ساج حدها افني به ولو اكرها حتى اخلعت فقال مسدا  
 حلت على له انما لم يصب وبيع الخلقان رجعا ان كان بعد الدخول وعلى الموصل ولها ان يبيع ولو سمي  
 الا ان لم يصب الخلقان لانها لم تسد حمان ولو ابد افعال لم يصب على لدا (هذا) القرب على القول  
 بصلب لم يقع وقال القاضي في العادي كحل ان بيع رجعا لخلع السبيد اذا ادعى المراء انه الرها

على

على بدل المال على الخلقان بالمراء الذي اورد في الرابع ان المصنف الروح سمى وكل خاص  
 البان عن السعوى ان المصنف المراء سمى ولم يذكر عن وعلى الاول لو اقامت عليه بالاذاء  
 حكم بوجع الخلقان بدل المال قال الثاني في ذمة الرضا قال الاصح ان هذا المعتبر على المراء  
 احد المال او سلب او مات الخصومة مع ذلك اما اذا اعترف بالخلع وانزل الازاء بعد اثر  
 حصول المصونة فلا رخصة ولو رتب المراء ثمنها حرمها لمحالها فالتع وبيع الخلقان دل  
 حل يعل ذلك او احد العوضين لو ان طرهما مع وهو طلع ساج لكانه الا انه راسها لا يورث  
 حرمها حتى يات وزها على المذهب ووجه قول السيد لا يربها قال الطبري ولو صر بها للمصنف  
 منه عيب العيب فالتع صح وقال الماوردي الخلع حرام احدها ان يكون لعرضه ووجه ان يهدا  
 راسها ان يكون سلب وهو اربعة ساج ويكفر وفاسد ويختلف منه فالتام حرمها انما  
 للمراء او غير وانما راسها انما ان يكون لسوطة او يسوطة او فله ذمة او يبيع مطلقا وانما  
 العهر فيكون بان لحن عن الاستماع او المال او غيرها عن لحن الاستماع وانما المصنف بعد  
 يكون للمراء من ثمنها خاصة ان يعمل الى عين ذمة في سكا فالتام من حرمها  
 حرمه خاصة ان يكون المراء وان قال يصفى عليها للزوج مع ثمنه بالواف انما طبعها في ان  
 حاله على سبي من مالها فهو مذكور من حرمها لا من ثمنها والعائد ان يهدا او يبيعها حتى  
 يخلع والواقع المصنف منه ان يملك مصلها لنفسه والمصل مطلقا انما احدها ان يهدا  
 حرمها من السعة وغيرها هو حرام والخلع معه مطلقا وانما ان يعم حرمها ويصحبها حراما  
 من الرضا يهدا مباح والخلع حرام وبالله ان يعم مصلها ولا يقيم لها لنفسه في حوز الخلع  
 فلو ان ادعى ذلك فالعقد الحاصلة على العوض قد يكون مطلق الخلع ويحاشا فيه ان يعرض  
 حرمها ووجه ثمن في النكاح وقد يكون مطلق الخلق ويحاشا فيه ان يملك في لفظ الروح  
 عليه بالول والاعضا او بالالزام وفي لفظ المراء في سوال الخلق والزام المال وصحة من  
 العزم سواء وقع مطلق الخلع او الخلق وقد عرفت منها في لفظ الكار منها ساج فحل منه  
 النكاح في حرمها انما في حرمها الخلع وانما في ارضه وانما في العاط الروح العلة للخلق  
 بالاعضا ورايع في العاط النكاح الخلق على العوض في حرمها او غيرها وحاشا في المراء من النكاح  
 انما الاول في حرمها الخلع ووجهه فصلان احدهما ان في المصنف والعلة وانما في  
 بان ما من الخلع من العاط الخلق ومصودها سراج على ان الخلع خلاق ام لا (المصل الاول)











قال في هذا المبحث خمس من هذه الاحكام العنصرية دور العاوضة كالعلمين سائر السبط فلا يحتاج الى قول  
لعلى ولا سبط الاعطاف في المجلس الى وقت هذه الاعطاف فكل من سطره في الرجوع عند ذلك ولو اعطية  
اكثر وتبع الخلق في هذا ولو اعطية العاوض من بعد العلم عليه قال ابن داود ومن الخلق هل  
لها ان سرده وعطية من بعد التلذذ بها ان الصفة الثالثة ان اواد القولة ان اعطية اواد اعطية  
العامية قال في بعض احكام العلمانية وهو ان لا يصح رجوعه من الاعطاف الى الموضع ولا يصح الرجوع الى  
القول اللطيف في بعض الاحكام العاوضات على الدفعة وهو اسراط الاعطاف في المجلس والحق في الواجب السرا  
او ان يخصص العامي والموازي اسراط المجلس في اواد ما اذا كانت الموضع من وقال ان كانت اية فلا  
المجلس في الاعطاف مع من اعطية وان حال الرمان معلما فليعلق بالاولى اعطية العامي في بعض  
السورة وعليه رد الال الى السند وله مناسباتها مما لميل الى ضعف وفي الراد بالمجلس في المجلس لانه اوجه  
اصح واسرها ان الراد كان العبد يستغفر الخلق اذا اعطية عالم سعيها وان حال الرمان كان العبد في رايها  
في رايها ان الراد كان العبد يستغفر الخلق اذا اعطية عالم سعيها وان حال الرمان كان العبد في رايها  
انه يلحق الاعطاف في المجلس او لم يلحق الفصل فيها وصل انه لما هو النص وحرمة المادري وفي المسألة اوجه  
احد اوجهها ان وان لم يمس في اية لا سطر الاعطاف في المجلس ومن اعطية كل من رايها الكافية تصفة  
العاوضة في عوار الرجوع من الاعطاف وهو ما في العبد والنسبة ورايها ان الحمار اذا احضر الال في  
سعة منها فكل او لا عليه فلا يعلق وهو قول ابن سبطه وتخص بها اوجه اصحها اية سطر الاعطاف  
المجلس فيها والاعطاف الى العوض والاصح الرجوع ورايها انه لا سطر ورايها ان سرده في اواد وان  
ورايها ان كانت الرأى من اسطر والاملا ورايها انه يجوز الرجوع فيها من الاعطاف ورايها انه  
في ما وى امر الصالح انه لو قال لها ان وهى عذلة وهى دمنة فالتالي فكل من رايها  
في غير ذلك المجلس امر الال يعلق قال ولا يصح في هذا ما عسى في سعة في الخلق  
اعطية العاوض الى اقرار العنصرية في كل من عطف في كان كذا ما يابا وان لم يرد ذلك وكذا في الال لونه رد اقرار  
ان يكون الاصلا في سطر والخلق من عات الرجوع فالعوضه العاوضة في الرجوع  
معاوضة بطريق سطر اذ كان لها الرجوع في جميع الصور من عوار سواء تصفة العاوضة العنصرية على كذا  
او تصفة العنصرية لكونها في المجلس او في المجلس او في المجلس فكل كذا الى بعض عوارها المجلس الواحد  
المعبر في حال القول بالاعان في العاوضات سواء في ذلك تصفة العاوضة وتصفة العنصرية وسواء على من اذ  
ان اواد واصحابها ولو ظفها بعد ذلك فكل من لم يرد في العوض دمنة كذا في في الفصل الثالث من الال الرابع  
واما

واما برودة الى الكمال فيكون في سطر اصحابها انه اجل منه تصفة العنصرية لكونها في المجلس او في  
فليس ذلك لدا ورايها انه اذا وجد بعض السور التي تعلق في السور فادع الى العنصرية في  
على ان قال فكل واحد واحد وانما عليه او قال على ذلك الال وبعث واحد واحد وانما عليه او  
سبي ساد وبعث واحد واحد وانما عليه او قال على ذلك الال وبعث واحد واحد وانما عليه او  
على ما دون الاخرى وهل يحق على الخلق تصدق السور او تصدقها منه او اذ رجوع على من قبلها او من العنصرية  
اصول بعدد في كتاب العباد او اصحابها او غيرها من الخلق في الواجب على كل من سطر او اظفها ليعاد الخلق على  
ما دون الال او صامد بخصوص من صفة الاطلاق انا اذا صمد او صمد فالا فكل من على الال فالا فكل من على  
مناخفة او قال فكل من على الال فكل من على الواجب ذلك للاطلاق ولو قال الرجوع ايدا فكل من على الال او  
حاله كذا او اياها كذا قال على الال فكل من على الواجب ذلك للاطلاق ولو قال الرجوع ايدا فكل من على الال او  
والعقل في السور واصحابها وعزم به العز الال فكل من على الواجب ذلك للاطلاق ولو قال الرجوع ايدا فكل من على الال او  
اذا راع عند امر رايها فكل من على الواجب ذلك للاطلاق ولو قال الرجوع ايدا فكل من على الال او  
فالا اسرها انه في ذلك الوفاة في سطر اسرها تصفة تصد الال وفي اعمال قال ولا سطر ان  
يعال اذ قال احدنا فكل من قال الال في ذلك والامر على التواصل صار اذا لم يكل الفصل ولو قال العنصرية  
تعال هذا العبد وهو سطر بعض ما قال فقال اصحابها اسرها سطر بعض ما قال فقال اصحابها اسرها  
لا يصح قال والجمع هنا عموم منه في علة ورعي الال في باب الخراج بالعلم انه احدان منه وذلك في  
سعة بعض ولو الحكم لو قال فكل من على الواجب ذلك للاطلاق ولو قال الرجوع ايدا فكل من على الال او  
في سعة وقال المادري لو قل له فكل من على الواجب ذلك للاطلاق ولو قال الرجوع ايدا فكل من على الال او  
سفي رجوع الخلق ووجوب هذا السطر في كل قول العنصرية في سعة في ذلك فكل من على الواجب ذلك للاطلاق  
لا يصح قال وقد في العنصرية لو قال اخذت ارضا على الال فالا فكل من على الواجب ذلك للاطلاق ولو قال الرجوع ايدا فكل من على الال او  
ولعل هذا القائل يقول لذلك في الخلق قال وقد لو قال فكل من على الواجب ذلك للاطلاق ولو قال الرجوع ايدا فكل من على الال او  
والعنصرية فاداسا فكل من على الواجب ذلك للاطلاق ولو قال الرجوع ايدا فكل من على الال او  
وكذا في العنصرية ولو قال فكل من على الواجب ذلك للاطلاق ولو قال الرجوع ايدا فكل من على الال او  
قال فكل من على الواجب ذلك للاطلاق ولو قال الرجوع ايدا فكل من على الال او  
وان لم يرد في العنصرية فكل من على الواجب ذلك للاطلاق ولو قال الرجوع ايدا فكل من على الال او  
واحد ويكره برودة الى الكمال في سطر اصحابها انه اجل منه تصفة العنصرية لكونها في المجلس او في















المراسم على اليد هل يصح عند وجوده ثم سئل عند الموت أم بوقت ادلاحي نفس انما الرخص  
 وفيه خلاف ثم في الوصية في سلب السبع على قول القدر قول اخر ادفع ان السبع اذا اراد في بعض  
 السبع اراد الى السبع ما سألته من النكاح وطريقه من احد ملك المال ويسمى العبد  
 الخائض ويخبر المبيع في السبع على سلب السبع في الخائض في النكاح الذي يورث المال عن الخائض  
 عسرون والعبد يصح في السبع في عهد العبد وفيه عيب منعت النكاح وهو كذا في  
 سلبه كنه وملكه وصحة له وسلي مع الورثة بعد العبد وصحة النكاح وهو عسرون في العبد  
 ان ياتي في الحال ما اراد لم يملكه عن ملك المال بعد سلب السبع في النكاح والملك يكون  
 عسرون في العبد في السبع الكلي في ملك العبد سلب السبع في النكاح والملك يكون  
 حاد في ملك العبد سلي في يد الورثة بعد سلب العبد وفيه ثلاثة ولا يكون ذلك في النكاح  
 ان ياتي في عهد العبد الفاضل عما سأل في الحال في عهد العبد فان اراد الورثة  
 ارسال ملك العبد وانما ملكي المهر من مالهم فانه يبيع اليه روي الترمذي عن ابي  
 حنيفة قال لو طلقها على عهد نسوانه وبهر سلبها يكون مهرها انما احد عهد العبد  
 وصح بهر سلبها او رده ورفض بهر سلبها كذا في النكاح فاحسن صحة داخره عليه فقال في هذا  
 سبي وملك له من العبد بهر سلبها وناسي في العبد بهر سلبها وصحة له ان يرجع من المهر الى المهر  
 منه ولم يلق لها من عهد الخمار ان ساقط الوصية وهو الملك وان ساد العبد واحد بهر سلبها  
 كما تقدم واحصل الاجماع فيهم من علقه في العمل وقال علقه من سلبه اخر او بعد ذكر ان ناسي  
 عهد السلب وقال انه بالخمار ان ساد عهد العبد وان ساد ورفض بهر سلبها في ذل المهر  
 لو كانت صحته واصلعت بالعقد فاحسن صحة هو الخمار من ان ساد عهد العبد وهو بهر  
 سلبها ومن اراده ورفض جميع بهر سلبها وقال اخرون علقه باستطاع الياس هو وان ناسي  
 ان ساد عهد العبد وصحة بهر سلبها وان ناسي كل الكلام فما حصل له من الملك الخائض  
 لوصوه وقال اخرون انما قال وصح بهر سلبها بالنسوة وبعاء النكاح الذي يورث الملك  
 وقيل لو ادنا اذا كان العبد الخائض عليه قد اصدتها اياه والملك قبل النكاح فانه يحرم من احد  
 العهد الثاني برفض بهر السلب ومن اراده ورفض بهر السلب وقيل ان اراد ما اراد بهر سلبها  
 او مكره فانه راعاها بهر سلبها لم يملك قبل النكاح وسلبها في العهد من الملك لوصوه وقد  
 افصح به في بعض نسخة وفيه ان اراد ما اراد له عسرون في عهد العبد فانه يصح وله حكم

الوصية

الوصية بعد الوصية في سلب ملكها وهو بعد رخص بهر سلبها وكذا في العهد الرابع  
 رخص السلب في الدار قول الترمذي في النكاح والعسرون قال ان ناسي وكان العبد على مهر  
 سلبها وصحة ما كان قبل الوصية وهو شكل فانه يرجع ما هو له قبل عدم منه الاول الاول  
 او الاخرى في النكاح وصحة العاقبة سلبه الخائض ما اذا قال لها طالعك بالعين وبهر سلبها  
 العبد وقال لها اخر طالعك هذا سلبه الا ان وجهه اليك تعجب منها مولا واذا ما كانا خاصان  
 واما طالع المهر من مهر المهر فصح وان كان بدون مهر المهر في النكاح المهر هو  
 صل الامة مع المهر وصحة وسرطه ان يكون مملوكا في زوج فاحسن صحة الناس طالع اذ عمن وان  
 كانت في العهد واما طالع المهر بعد النكاح فصح وان عادت الى الاسلام قبل ان تصا  
 العهد من جهة الكلي في المهر المال المسمى وان اخرجت الى امة ما كان مملوكا واسار العرق  
 انه يحرم منه لولا وصية العبد في ما ادباغ مال امة وان يزوج وكذا لو اسلم احد العبد  
 بعد النكاح لم يملكها وقال المولى اذا اسلم احدها او اراد بعد النكاح وكذا في العالم صح  
 انه معاودة وسرطها وجود الملك واما طالع الرخصة بعد النكاح فصح وان اصبحت امة صح  
 وصحة المال واما سلبه لا وصية الخلاق وصحة وساقط العاقبة في النكاح في ان الطلاق الرخصي  
 هل يرث ملك النكاح ام لا وصحة امة صح ما عجزها بالكلية الثالثة دور النكاح حرم  
 به السلب في الخائض وسليم في مكره والظاهر ان ما تقدم من طالع المهر مخرج على ان  
 المهر المحرم عليه وعلى ان ملكه لا يرث ويدفع الكلي على غير اية اذا دللنا محرم عليه ان  
 حرم المحرم عليه او ان ملكه يرث ويدفع الكلي على غير نكاح ان لا يصح طالع السفيه  
 الرول الرابع العوض وكذا ان يكون عسرا وصحة والعسرون مكره وقد يكون  
 مكره في النكاح فان كانت في النكاح استرطها صحها السلم وان كانت مكره استرطها ما  
 استرط في السبع واليمن والعتلان العسرون مكره مكره مكره مكره مكره مكره مكره مكره  
 ملك ما دل عليه فان طالعها على ما ليس لذلك في العوض وصحة السبوة ورفض الى مهر  
 وفيه وجه ان النسوة لا يحصل اذ اقبلت الكلي نكاحا وان ذلك يصور ارضاها لوطا لها  
 على مكره العهد او يزوج غير مكره ولا موصوف وقع الطلاق ورفض بهر السلب ولذا الخائض على  
 في النكاح والخائض سواها طالعها على طلقها او على نكاحها وسوا الكلي سوط فانه اذا  
 سوط ان لا يقع لها في العهد وفي طلق طهر طابلا او طابلا او على ان لا ياتي لها اذ اعلن عليها















سرع كذاها في الاصطلاح ليس شرط فانه لو طاب اسم ناسعه غير الخاطي ومنه العمد وذكر  
الاصطلاح على ما في بعض النسخ انما كان له لو قال اسير من طلاق بانه درهم او قال  
بعل من اسير بانه اسير لم ينف من بعل الزوج نعم ولو قال اسير فانه اسير من وجه  
هذا الفصل مسائل الاول لو طاب على ان له الرضعة وسدتم عليها او اطلق امرأه او طاب على  
عوض لم يملك رضعها سواء كان العوض مباحا او باعدا سواء جعلها الخلع فلا بد ان يملك ولو طاب فليصل لها  
على ان له الرضعة فطريقان احدهما ان يملك الرضعة ويبيع الطلاق ويصاها واما الثاني  
والرابع واما ما حرمه المولى وملكه الرضيع انه يلعو الرضعة ويبيع اسيرها قبل واصار المولى والامام  
والعراق هما والنعوس وهو مفسد للام النوراني والطريق الثاني لان سريح والى سحر العلق الاول  
ويشهد العراق الى الاكرس وقال الرابعي معظم العمد سريون الى رحمة الله المراء ان سوطي  
الاصلاح وطحا وفي سواد موكلها من الزوج في الخلع والطلاق وكما ان اصحابا قال العراق في هذا الموضع  
نعم واما المولى على الوجهين في ان عوض طلاق المراء الربا يملك او يوطى ان يملكه بوجوب جاز  
موكلها او يملك ما اذن هذا السامع في البيع فان الاصح انه يملك ويسير لها بواجب وكذا  
لو كان الزوج المسلم والموحدة المسلمة فامر الا ان النافذ يملك المسلم وكذا ان يوطى في الخلع  
العقد والكتاب والسنة من غير ادراك السد والولى والنوراني يوطى في الخلع فانه يملك في المصداق  
فان يملك كان مصفا ماله ويرا وانع المال المبيع وهل يستعد الوكيل الخلع من قبله لان كل علم  
في البيع هل له فتمسكتم ولو وكلت المراء عند الاصلاح فعمل صحيح سواء ادرك منه ام لا فان  
الاصلاح على عس ماله او على مال في رضاء واصناف الخلع اليها هي الكالبة وان لم يصد الخلع  
فان كان السوطي ياد السد يعلق المال عليه فانما يعلق الامه فادرك سدها فادرك من رضاء  
على الزوج على الموكلة به وان كان غير اذنه كان للزوج مطلقا بانه بعد عتقه فادرك رضاء عليها  
ان ادرك منه الزوج وفي هذا الطريق على قولنا انما يصد الامه بغير ادرك سدها كالاصح سراجها  
في دمه بغير اذنه على الصحيح ولو وكلت مكاتبها فادرك سدها فان طاب بغيره ماله فطوبى للمال اذا  
الخلق الاصلاح وان طاب الاخور فهو كالفن ولو وكلت خجورا عليه بالسنة اطلق العراق ان يخور  
والخلق السعوى ان يخور وان ادرك منه فان يعل دفع الخلاق رضاء فانما يصد الخلع فطوبى  
وصفته صاحب السمة بما اذا اطلق الاصلاح وقاله اذا اصناف الخلع اليها هي تسبع التسوية ولم  
المال والمادون على في استراط الرضاء في كذاها وهي وسعي ان يخرج ذلك على الخلاق والنعوس في

ان

ان وكلها اذا اخرج ما صافه المال الربا او اطلق على سعي به بغير اذنه ام لا لم يملك الا بغيره  
الاصح بكونه به وصية طاب سعي به في المالكه في وجه بوطى الواحد في طيب الخلع والطلاق  
اصحها صح وهو كذا هو النص وعلى هذا في الاصل ما صد سعي العمد طلاق كافي سعي الا ان ياله  
من طابها واطهرها المبيع ان العمد داد او وكل عنها ناسر عن شيا مباحا او  
وكلة رضاء مدعيان على المدعي في عدم صحة ذلك في البيع والشكاح وغيرها واما ان جوباد لل  
فيها وهو رضاء بغيره في ما ياد في الخلع اخبر ومرض الاصل طلاق ما اذا ادرك كل واحد  
من الزوجين ما خالجه به والفاصل والعراق اطلقا وسعي ان يصد حاله الاطلاق على حاله السد  
فان عدم ما اذا ادرك له في البيع من رضاء الرابع بعد عدم ان يصد الخلع فطوبى ان يصد  
بغير عمد الا ان يادها واذ اطلق رضاء على ان يصد فطوبى منها او من غيرها او غير ذلك  
بطلونه صح وكذا لو طابها على صفاه من معلومه قال الرابعي سده ان يكون الكلام في بيعها  
واستماع اصحابها الا ان ادركه فالتام في الاطمان اسمي وصد صرح المادري هاهنا اذا  
خالجها على ارضاع صبي سبيع ذلك وصنفه في غيرها ويطعمه الذي دعوه عند الحاجة اليه  
وفي استماعه صفة ويغفل بغير رضاء وياه وبنه من الحاجة ويملكه ويملكه  
في المهد ورضعته ويخرجه وقلان والاصح ان الاصل في الخلع سدها اخصانه والارضاع مباح وانه يخور  
ادرك كل منها وفي ادراك الصبي المتبع بملكه والارضاع العمد بكونه اصناف الخلع والاصح بملكه  
فيه ويصح الرابعي عدم الاصلاح والارضاع الصبي من الارضاع لكونه فان ملكا بالارضاع فذلك  
في باقي المدن وفي الماضي طريقان اخرهما في قولنا اصحها انه لا يصد على هذا رضاء بغيره  
الماسه من يصد المولى او يورع على الدرس او ياجن مثل المراء السامه فيه وقلان اصحابا اولها  
وان يملكه بغيره فاما يصد رضاء عليها فمهر المولى في ارضاع المولى واما من مثل ارضاع المراء في السام  
ولها على الزوج ارضاع مثل الرضاع للمراء الماسه وان ملكا لا يصد فان الى الزوج لصاحه رضاء  
لربها ذلك على ارضاع المولى ومن المراء هل ان يصد عليه طاب ولا يصح العمد بملكه ان كان  
اراول ولدها دون السام لم يملكها وان لم يملك مع الا ان كان في مصبه المراء فطوبى ان يصد  
صفه ولا يصد عليها الا لو لم يصد مالا حار بعد صفه وارضاد السعوى نفس مخرج وارجها عند الحاجة  
انما لا يملك ولها في المراء الماسه من يصد المولى او يورع على الدرس وصحوا الروايات في سده الا ان  
وهما لو طابها اذا انفق النور العمد فطوبى واما لا يصد الاطمان سلفه فطوبى بالفساح بغيره











مرح

۱۱

4

أنا اذا طبخه سوبه رافع وحر في كاهها سب ان يكون هو الكبر وحين قال ولو قال ان نصبت في سوبه على النول  
 في حصول الصلة الاكرام والحاصل الاعطاء صفتها ما بالها في دمه ولا تضاع المال دكها واداه فصل الاعطاء  
 خلعت وفي حصول المعطى في تلك الروح والحق المذهب اليهود انه يمدخل وناسها الامرد ودرهم الابر  
 النمل وعمرى فيها اذا قال ان صحت العاقبة كالق تعالى صحت قبلها صحت النمل وفي سلة الاعطاء  
 ان الالف لم يرها ولا يفسر بل لها اعداله ولا يحل ان يرضى السلة فيها اذا عسر بوج الالف ودرهم  
 السلم اذا قال ان درهم وسعد البلد واحد او معد على احد ها ولو كان الالف معناه وهو معلوم بها  
 عسر ولا فرق بين ان يكون يعطى في الاعطاء صفة ان او اذا اومى او ان وفي قال النول ولو قال  
 لو كلف سلم بها سلم وفتح الخلاق واخفى به ان الصلاح اما اذا قال ان نصبت او دفع  
 الى او اوصى الى او نصبت سلم او اوصى سلم العاقبة كالق فاصفه فو كتمان الخلق ما هو  
 المذكور في السمة انه يعطى بمحض الاستحقاق تلك العوض ولا يرجع الى سب النمل بل مع الخلق  
 ورده العوض من سب العطين والحق ان العناص الاعطاء فيكون الحكم كاستخدمه وخصه النول  
 النول بانه يعطى بمحض ما ادا لم يستحق بها كلام يدل على الاعناص فاما اذا قال خلعتي بالي فقال  
 ان صحت سلم العاقبة كالق فهو مسلم قوله ان اعطيتي قال الراعي ولو قال ان اعطيتي  
 اصره في خاصي وكفى ذمخ الحادي على الاول وعوضم به انه لو قال لو سلمه ادا احد سبها  
 انه ادا عقل بلمه الرد ويكون الخلاق دفعها قال ولو قال ان اعطيتي العاقبة فاعطيه وخلع  
 دفعها ويرد المال كما لو قال ان احد وكا لو قال ان اعطيتي العاقبة فاعطيه اي الخلق ويرد المال  
 ان خلعت ولو قال ان اعطيتي العاقبة كالق فاعطيه خلعت ايضا دفعها خلاق قالوا ما ان اعطيتي بانه  
 فيه معنى العاقبة ولو قال ان اعطيتي العاقبة او ان صحت سلم العاقبة كالق فاعطيه العاقبة  
 خلعت وتلك الروح في سلة الاعطاء العاقبة العطين والالف الاخر اناسه في ملك فردا بها وحب  
 له في سلة العاقبة العاقبة ولفوا صان الالف الاخر عدلت قالوا ما حال العبد او خلعت بالي صحت  
 فانه الصحيح على الصحيح والاصح الخلاق كان  
 الفصل الثاني في العطين اعد ويا سب عليه لوط  
 الدرهم في العطين وتاخذ المعصرة ومه سائل الاولى اذا قال ان اعطيتي ان درهم باني كالق  
 بعد عدم في شاي الرد والافراد سان بدر الدرهم الاسلامي باسم الدرهم منع على ذلك العدر في العطين  
 المقزونه سوا فاصد او رده سواد او صوبه او عرقا فخلع باني نوع اعطيه في ذلك سوا كان بالعد  
 ام لا ومنه عرقا بها لا يخلع الا اعطى بها سب العبد العاقبة بله فاما اذا اعطيه العطين حسونه او سواد



















ما وجد له اذ الحق ان لا تجعل كلامه قوا السوا لها ما دام الفصل الاول لم ينع وسمع الاخر ان يعقل  
وبانه العزالي وقال الرابع هو حسن فقه ولا يدل عليه ما بعد منه فاني الهندس ان الواحد مع  
الالف والاربع الاخران ونسبه ان يكون مخطا من ياتج ولو قال وقد سألته اللسان فليعلم ان  
الالف وسمي بمائة واثني عشر الف على الذهب وهو المثل في وجه كافر والاربع الاخران ولو  
قال فليعلم ان سمي بالف وواحد مما جعل باله الاول مع الانسان سمي بالالف على ما قاله  
والانام لا يعقل ان يكون في الخوات اسم فائق واحد كما وان سمي على الف والاربع  
كما وان سمي على الف وسمي بمائة وواحد كما وانما او بعد موقوف فان كانت مدعوها باسم  
على العزالي في جمع الرضعة ان صحها وهو كدبة وضع السنان في الاول سمي بالالف على الذهب  
والواحد في النامه سمي بالالف وفيها الوجه المستعمل انه مع كسر التل وان معناه وضع  
بالعوض رخصا بغير عوض اذ اصله فالحق السبعة لدا قاله الانام والعمال ولم يحضر الفاضل  
لغويا وان سمي كل السبعة وكل ان قال لا عالج اليه وسعي عنه سواها ان سمي ووجد  
الاربع عليه في السبعة فقال لو قال اسم فائق واحد على الف فقلت قال الرابع وقد رتب وقال قد  
الصح من جملة الرضعة ان سواها واضح في صلب الكاح وجمال السفاق كسعا ومعا بعد الرضعة  
كان قبل السبعين سمي بمائة او بعد كما وتلعوا او بعد موقوف ولو قال اسم فائق واحد كما وان سمي  
بالالف قال السعوي مع الاول كما وان سمي على الف والاسكال لعدم الامام عابد هذا وقال  
ان صحها بمائة الرضعة فالوجه العظيم فيكون الف سمي بالذهب في ما اذا كان فليعلم ان ما بالذهب وهو  
الملك الا واحد فليعلم ان السبعة الكرا واسا على قول الترمذي والي اسحق مستدج هذا الاربع  
الكلين كذا ان السبعة الاول ولو قال بمائة اسم فائق مائة واحد قال السعوي مع اللسان  
لمد الف قال الرابع في عود منه الاسكال ومعه ما قاله الانام في الصور السبعة ان سمي بالالف  
الثالث لو قال فليعلم واحد قال اسم فائق مائة مائة او سمي بالالف على اللسان  
مع هذا العدد قال وقال معكم مع هذا العدد قال فان الذهب فليعلم السبع وسمي في الجمع فليعلم  
وسمي في الجمع في السبع سمي بمائة الف السبع في معناه السبع عند ان سمي في معناه واحد  
عمره ولو كان السبع وليس فليعلم فانه طم انما لو عاد الروح ودر ان قال قال اسم فائق مائة الف  
اوجه الهمزة وهو قول الاكر ان لم يسم في السبع اللسان وسمي بالالف والالف للفعال انما سمي  
وسمي بالالف ولم يسم في ما سمي قوله ان لا يجمع الا فليعلم لانه قال الفليعلم لانه سمي بالالف ولم يسم لانه

وهو بالالف لم يسم عليه انما ان لا يجمع شيئا أصلا لانه المسمى عليه بالالف باخاها سمي بالالف وقد  
بني وهو وجه رابع قال الرابع في وصف هذا الوصف ان يطرده ما اذا لم بعد ذلك قال فليعلم  
صاحب السنان الاوجه الملاء الاول مخطا ولم يسم عليها اذا اتحاد ذكر المال ولو احاطا فليعلم  
فان فليعلم او اسما فليعلم في موضع الملاء وانما اسماء مع وهو صواب ان يشار على  
هذا المعنى من سبعة وثمانين اسماء وهو صواب في سمي بالالف والساني الف الاول لو قال فليعلم  
على لده ادرهم او قال فليعلم على دنانير او قال فليعلم دنانير مائة مائة مائة فليعلم فليعلم  
والا انا لو قال فليعلم واحد قال اسم فائق واحد وقال في كماله فليعلم فليعلم فليعلم  
روضع فان قال اردت معناه الاول بالالف وسمي بالالف ولم يسم الاخران وان قال اردت معناه  
الثاني وسمي الاول رخصا وفي موضع النامه الخلف في موضع الرضعة وسمي في موضع الرضعة عن الكلمة  
الاول صحه قطعاً والخلاف في قطعها عن الكلمة الثانية وان قال اردت معناه الثلاث بالالف وسمي  
سمي بالالف دون الاخران كذا قاله الرابع في علق العاصم انما فليعلم مائة الف وان قال لم  
سما قال السعوي سمي بالالف وتلعوا الاخران وانما الرابع عليه في النامه ان لا يجمع  
اللسان بالالف كما لم يسم فليعلم بالالف فقال اسم فائق مائة مائة او اردت صاحب الهندس سمي هذا  
السعوي فيما اذا قال اسم فائق على الف وكذا في مكانه الرابع في عود ما اذا قال اسم فائق  
وكذا في كماله بالالف وهو امر الرضا السنان قال ما اذا قال فليعلم على الف قال اسم فائق  
على الف وكذا في كماله الاول مع بالالف دون ما بعدها قال الرابع في سطر مائة مائة  
ولو قال الرابع في عودها في سطر الف اسم فائق وكذا في واحد قال اسم فائق فليعلم  
الكل بالالف والساني كما عدم وان لم يسم مائة مائة فان اراد ان يكون الف في معناه الاول  
الاول وعامها هذا وكذا الحكم لو قال فليعلم واحد قال وهو يؤول بها قال اسم فائق وكذا في سمي  
فقد ان الف في معناه الثاني وفيه الاول والثاني في معناه رخصه وان سمي بها في معناه الاول  
بما وطره بالالف وان سمي لونها في معناه واحد الاول فليعلم في دور الثانية الى اخر السعوي  
لو قال لونها الذي الملك عليها الا فليعلم فليعلم الاول بالالف والثاني كما اسحق بالالف وان قال  
الثاني بالالف وسمي الاول كما ولا سمي بها وسمي الثانية على السعوي كذا قاله العاصم والمعرض  
عليه ما لم يسم في قوله فليعلم انما لانه قال العاصم انما لانه اذ لم يقطع فليعلم ما  
سطره منه ومن لو قال انما لانه او انما لانه على قوله فليعلم اسم فائق العاصم وسمي واحد ولها































ان الكلام في قوله للبدعة والشيعة للبدعة كما في الاصول لقوله ان كان له نصيب في ما لم يرض به من غير  
الادعاء وناسهها بما لا يشرحه ودعاه للبدعة لقوله ان كان له نصيب في ما لم يرض به من غير  
على المشهور وقال ابن حبان ان كان له نصيب في ما لم يرض به من غير الادعاء لقوله ان كان له نصيب  
في قوله ان كان له نصيب في ما لم يرض به من غير الادعاء لقوله ان كان له نصيب في ما لم يرض به من غير  
وان الدائم في قوله ان كان له نصيب في ما لم يرض به من غير الادعاء لقوله ان كان له نصيب في ما لم يرض به من غير  
الموصف والبدعي طبق قال البغوي انما لو قال ان كان له نصيب في ما لم يرض به من غير الادعاء لقوله ان كان له نصيب  
رضي وان قدم وصح كذا الكلام على العمل فقال اردت بها ان تصدق في الباب وفي قوله كذا او همان  
ما كان في كذا او همان ان تصدق في الباب وفي قوله كذا او همان ان تصدق في الباب وفي قوله كذا او همان  
من ان يكون العاقل عارفا بالبدعة ام لا لا فرق الا في كون في قوله ان كان له نصيب في ما لم يرض به من غير الادعاء  
ومعنى وقامه السوء فما وصح كذا الكلام على العمل فقال اردت بها ان تصدق في الباب وفي قوله كذا او همان  
قوله للبدعة او للبدعة وكذا في قوله ان كان له نصيب في ما لم يرض به من غير الادعاء لقوله ان كان له نصيب  
للبدعة وقوله ان كان له نصيب في ما لم يرض به من غير الادعاء لقوله ان كان له نصيب في ما لم يرض به من غير  
بالسنة او في السنة او للبدعة لقوله ان كان له نصيب في ما لم يرض به من غير الادعاء لقوله ان كان له نصيب  
ناسا من السنة او للبدعة وقوله ان كان له نصيب في ما لم يرض به من غير الادعاء لقوله ان كان له نصيب  
قاله السنة كلف والام يخلق في كماله واذا اصابته الابدالة وكذا لو قال ان كان له نصيب في ما لم يرض به من غير  
في هذا الوقت يخلق البدعة فان كان له نصيب في ما لم يرض به من غير الادعاء لقوله ان كان له نصيب  
اهل السنة في السنة انما ليست من اهل البدعة في وقت الخلق الا ان كان له نصيب في ما لم يرض به من غير الادعاء  
للسنة اذا قدم ربه وانما ظاهره فان قدم وفي ظاهره كلف للبدعة والام يخلق في كماله واذا اصابته  
ولو صرح الخلق بالوقت فقال ان كان له نصيب في ما لم يرض به من غير الادعاء لقوله ان كان له نصيب في ما لم يرض به من غير  
انما يخلق في كماله واذا اصابته الابدالة وكذا لو قال ان كان له نصيب في ما لم يرض به من غير الادعاء  
ولو قال ان كان له نصيب في ما لم يرض به من غير الادعاء لقوله ان كان له نصيب في ما لم يرض به من غير الادعاء  
ان كان له نصيب في ما لم يرض به من غير الادعاء لقوله ان كان له نصيب في ما لم يرض به من غير الادعاء  
مع ولو قال ان كان له نصيب في ما لم يرض به من غير الادعاء لقوله ان كان له نصيب في ما لم يرض به من غير الادعاء  
فان ادعاء الوصول ما ان كان له نصيب في ما لم يرض به من غير الادعاء لقوله ان كان له نصيب في ما لم يرض به من غير الادعاء  
من احواله التي هي في كماله الا ان كان له نصيب في ما لم يرض به من غير الادعاء لقوله ان كان له نصيب في ما لم يرض به من غير الادعاء

ان

ان يكون من السنة لها ولا بدعة بالبدعة والاشياء وعبر الموصول بها وادعاء ان كان له نصيب في ما لم يرض به من غير الادعاء  
في كماله وان كان له نصيب في ما لم يرض به من غير الادعاء لقوله ان كان له نصيب في ما لم يرض به من غير الادعاء  
بما له او وجه اصحها وان كان له نصيب في ما لم يرض به من غير الادعاء لقوله ان كان له نصيب في ما لم يرض به من غير الادعاء  
في حاله البدعة في الصفة كصفا وفي غير الموصول بها بالوصول وانما لها ان كان له نصيب في ما لم يرض به من غير الادعاء  
في كماله ان كان له نصيب في ما لم يرض به من غير الادعاء لقوله ان كان له نصيب في ما لم يرض به من غير الادعاء  
بعد قال اردت بها ان تصدق في الباب وفي قوله كذا او همان ان تصدق في الباب وفي قوله كذا او همان  
ما كذا ان تصدق في الباب وفي قوله كذا او همان ان تصدق في الباب وفي قوله كذا او همان  
ان كان له نصيب في ما لم يرض به من غير الادعاء لقوله ان كان له نصيب في ما لم يرض به من غير الادعاء  
به في الاوليات فما ادعاء للبدعة وبعبارة اخرى الوصف الا ان كان له نصيب في ما لم يرض به من غير الادعاء  
وقال ابو اسحاق وقاعد على هذا القول يحرم خلافها في حال ردها ولعلها سنة وبدعة فادعاء  
ان كان له نصيب في ما لم يرض به من غير الادعاء لقوله ان كان له نصيب في ما لم يرض به من غير الادعاء  
ولو لم يكن كذا كلف في حال ردها ولو قال لو ادعى من الاربع ان كان له نصيب في ما لم يرض به من غير الادعاء  
او طلاقا سببا او دعيا او كلفه سنة وبدعة كلف في كماله ولو قال ان كان له نصيب في ما لم يرض به من غير الادعاء  
والبدعة اذا قدم ربه او جازا من السنة او ان كان له نصيب في ما لم يرض به من غير الادعاء لقوله ان كان له نصيب  
وفي ظاهره كلف وان وصح وفي ما لم يرض به من غير الادعاء لقوله ان كان له نصيب في ما لم يرض به من غير الادعاء  
فان كان له نصيب في ما لم يرض به من غير الادعاء لقوله ان كان له نصيب في ما لم يرض به من غير الادعاء  
كما عرفت ان كان له نصيب في ما لم يرض به من غير الادعاء لقوله ان كان له نصيب في ما لم يرض به من غير الادعاء  
على قوله اذا قدم ربه فانه كلف في ما لم يرض به من غير الادعاء لقوله ان كان له نصيب في ما لم يرض به من غير الادعاء  
لوجه سنة او دعيا ولو قال ان كان له نصيب في ما لم يرض به من غير الادعاء لقوله ان كان له نصيب في ما لم يرض به من غير الادعاء  
بهم وحد الشريعة الخلق عليه بالبدعة فان كان له نصيب في ما لم يرض به من غير الادعاء لقوله ان كان له نصيب في ما لم يرض به من غير الادعاء  
مسما في حال السنة ودعيا في حال البدعة وان كان له نصيب في ما لم يرض به من غير الادعاء لقوله ان كان له نصيب في ما لم يرض به من غير الادعاء  
ان كان له نصيب في ما لم يرض به من غير الادعاء لقوله ان كان له نصيب في ما لم يرض به من غير الادعاء  
ردها فان كان له نصيب في ما لم يرض به من غير الادعاء لقوله ان كان له نصيب في ما لم يرض به من غير الادعاء  
الخلق عليها كلف والافلا  
سدم انما اذا اصابته ان كان له نصيب في ما لم يرض به من غير الادعاء لقوله ان كان له نصيب في ما لم يرض به من غير الادعاء



















فما علم ان الكتاب لا يعمل الا بالناسه لم يخلق وان كان كما قاله عاينه من اداسه من غير ان قال  
تسمى الى فهم من الخلق كذا لفظ على ما علم من غيره ونصا عليه بالخلق قال الامام وهو مرسل  
من الصريح والكتاب والكتاب في عت الناسه صكها للقول بمراسه ان لم يوسا جعلها فالصريح في صريح  
الخلق والكتاب رواها الرواي في ان في الفعل يقول اذا استدل عن هذا المذهب ان يعمد الى انك  
هذا انك تبهم منه فان فهم من الصريح فهو صريح للرواي هو اخبار الاسناد الى انك في  
بعض كبر من ساج حراسا في منه الى اخبار الاسناد في انك تبهم من الفعل فان صكها صريحا او ذاهبا  
في الخلق فاما صلال الله على حرام لا يفعل كذا وكذا في حرمه وحرمانه وان قيل بل ينع على كل واحد عليه او خلق واحد  
منها منه ويومر البعض في الناصي الاول ولدا صاعده العيون وقال لو قال ان يعلما لخلق الله على  
حرام فعمله وله ان يراى خلق واحد منها ويومر البعض قال وعمل من قال والكاهن الحمار الحمار على  
القواعد انه اذا لم يوسا لخلق لا واحد ولفظ في حلقه من الساجين ولدا لو كانت له ارباب فخلق  
بالخلق صكها او صك بعد ذلك ولم ينع بعضه واكثر ولا الى لفظ سلكه فله خبر الخلق او احد  
واقفي به النج اس الساج والموذي قال العيال في العباد او اعداء اعداء روجه رجل فاعلم على ذلك  
خلق على الظاهر ولا عمل لها كذا عن كذا نادا قال روح الله سبحانه وانا واحد طول حرمه فانه جعل خلافا  
الجميع للخلق الكتاب والخلق مع الكتاب مع الله احكاما مع الصريح والكتاب في لفظ  
محمدا بالخلق وتسمى الى صلبه وحده فكله التي تسمى اسمها في العراق وتسمى ولايتها عليه وصورها  
الصريح او صك في سنة الناط وفي صلبه وربه ومله وبار وحرام وراة ابو الصريح السري اربعة  
اهرا وهي اس حرام داب واحد والعدى واسمى ذلك جعلها عرس ودمع احكام منها حواشي على  
القول بانك ليس صريح او صري في اللاد التي لم يوسا لفظ في ذلك اسمها في العراق والاسواق  
ولايتها عليه وقال العيال في التي لم يوسا الاسود اسمها او اصار لقوله احمدى واسمى ذلك على  
طريقه النج اي حاكم والامام والعالي وكذا لقوله الحق باهلك وصله على عاريل ولا ان سري الى لا  
او حرام الله واعلى البعض المذهب والراى ان يعدى عنى واعلى البعض المذهب والراى المذهب الى صري عن  
واحدى واحرى وساجرى وكفى وعردى ومعنى سري والراى الخربى وبنى واحدى وودعنى  
ودعنى ورس منك ولا حاصل فيك واحصى من هذه قوله عرى اي ناس العراق وروى اي ناس العراق  
وروى اي يكون اهلك قال الراعى وروى ساج في ان يردى كذا في صري حرام عدم من الاطراف في قوله  
اشرى وبنان اشرفا وهو المصوم كناه واسمها قول الى حاكم وهو المذهب عند الامام لادن قوله كل طوطا

الطوطا

الطوطا اسم على الكلاب في اسمها والقطع بانه ليس كانه ومنها قوله اخرى بالنسب المذهب الى ادلى  
السرب وروى عن البعض في قوله انما كان الله في ان واحد وهو قول الى العاص ابن كناه وانه عند الامام  
قال الماوردى وقوله ما ولد الله قبل ثمانية علفا قوله ما ولد الله قبل او علفا وقوله لعل الله ان يكون له  
صدا فانه وروى قوله عوى واحدى وخلق اصحابها لست كما يوسا في حاشا فان وهو المذهب في السرب  
في الاول ومنها قوله لا يخلق الله في علفا او لا يخلق الله في علفا وقوله لعل الله في علفا وقوله لعل الله في علفا  
قال الرواي ولدا قوله اسلمى وقوله يردى واطى وعلى الخلق فالكناه ما عمله الخلق وروى بعد وانا ما لا  
محمدا لعل الله في علفا فلا ينع في طان يواء وحده قوله ان يردى قوله احسن الله عراك وفا احسن في علفا  
وما احسن عراك وفا الطر احلاف واسفى واطفى وروى عن الماسه في ان لا يخلق من قوله وروى  
سنة قال الراعى في قوله وروى واحسن الله عراك وعرفا وحده انه مع في الخلق اذ ابواه وروى  
حري او يخصص وبنان اشرفا انه كناه والراى لا رى النام لوط العمود والارامل فله خبر علفا  
ارامل وروى الخلق ومنها قوله رب من يخلق اذ ابواه علفا قوله رب من يخلق فانه لا يخلق  
نه وان يواء وروى رب الله من يخلق قال الموسى هو ثمانية وانا قوله لخلق الله وقوله لانه اسعمل الله  
يعلى او يعلم العبادى مع الخلق والعين وهو سحرها مريان وراى الموسى انك انما بالكلام وروى  
الذين لم يوسا اسمها الله لقوله لوجه طلق الله ولدا فانه العيال في يواء وراى الموسى قوله الله  
ما علفا قوله وهنك لاسل او لاسل او اهلك او اهلك او لا علفا فادانى به الخلق فلفظ ومنها  
فلذلك علفا وقال في لادن وروى امرى سول واراد خلقها ولم يجعله ملامع على سواها لم يخلق لانه  
صريح في نوصه اليها ولعله علفا وقال الماوردى في علفا ان يخلق لقوله فلذلك علفا وروى علفا  
وكن او علم الله امرى او اهلك الله وروى خلقا مع وروى واحصى او احسن الله علفا وروى الخلق  
فوهما وعلق النج على الذين في الصلح منها في فابوه قوله لانا السلام علفا لانه سعمل عند العراق للذين  
الكلام العرف فاما سري فادانى به ومع اذ علفا ذلك في النصل بسائل الاول اذ كان لوجه  
اسم او مفسه او اهلك الله وروى الخلق ومع ولد الوفا لعدى او اسه لخلق وروى البعض علفا  
الخلق من الرسة فيصلى ان يكون كل واحد من الخلق والعين ثمانية في الاخر ولما فيها مريه مريه فها مع الله  
في الاخر لكون الوفا لعدى واسمى ذلك وروى العيسم علفا وروى العيسم علفا وروى العيسم علفا وروى العيسم علفا  
كنايس ومعنى ان علفا موطون وحرمان في فاهما لوجه التي لم يوسا في الخلق اذ كان ولا اسيرا  
الاسه لوطا الثمار ليس كناه في الخلق والوط الخلق ثمانية في الثمار فادان لوجه اسمى لوطا وروى الخلق

الطوطا























—



























۴۴

وهل شرط مع سه الخلاي ان سوى اضافته اليها فيه وكنها (اصرها) الا واصلها العام في الطريف نعم وعلى هذا انه  
 اضافته الخلاي اليها مضمرة فيه اصل الخلاي وعلى الاول نعم استرطبه اصل الخلاي وكنها (اصرها) وهو ظاهر

كما اذا ما فعله امامه لائق ولو قل اما بعد او بعد مثل اداسه راجعي مثل اداسه راجعي ولم اعمل  
مثل اداسه راجعي مثل اداسه راجعي مثل اداسه راجعي مثل اداسه راجعي مثل اداسه راجعي مثل اداسه راجعي

معمولاً اصحابا له لاصح و لاطالب و روضه خللی او اسیر بد معائنہ خلقت او اسید او اسر طالب ہو لندہ  
لہا اما اسد کمالی و لدہ او قال بعد اسیر بد معال اسیر بد او اسیر بد ہو لندہ اما اسد سر دلو

قال فان لم يسو الصدق لم يطرده سي فان يوا. لو كان احوال لا يطرده سي واصحابه نظروا الصدق فيه واكمل

قال لم يظن ولو لم يكن أحد من الجنان ولو قال له جفنة في العزم استمالوا كلف لسا  
ولاية عليا ولو قاله للمجند لم يظن ولو قال الا صبه ان يظن النار ان استمالوا فلي لم يظن

[illegible]

ادرس طالع اوله ادرهها والاصح انه لا يصح واصحاب الاصحاب في اصلين (اصح) لو علم العبد  
 وهو كذلك ساقط من الاجرة والاصح انه لا يصح واصحاب الاصحاب في اصلين (اصح) لو علم العبد

الذاته على المحل من حيث العكس الى حسن وجود الصفة ماد اعلم ان الملائكة صفة عنصري التكرار

لما درود بعين هم هم و صدر الصدق قبل يعود الصدق و مع الطلاق يوصد لها كذا  
اصحها نعم سوانا ب مسوده صغرى اول ترى واصحها لانه منهم اليه الواحد والى الخ

فان كان في داره دار واحد فانه يسمى بالدار واحد او قال اذ اقلت الدار واحد  
من واحد فانه قال في الدار واحد المعصرون منهم العقال اما لا يطلق اذ اقلت الدار واحد  
فانه قال في الدار واحد المعصرون منهم العقال اما لا يطلق اذ اقلت الدار واحد

1997, 1998, 1999, 2000, 2001, 2002, 2003, 2004, 2005, 2006, 2007, 2008, 2009, 2010, 2011, 2012, 2013, 2014, 2015, 2016, 2017, 2018, 2019, 2020, 2021, 2022, 2023, 2024, 2025, 2026, 2027, 2028, 2029, 2030, 2031, 2032, 2033, 2034, 2035, 2036, 2037, 2038, 2039, 2040, 2041, 2042, 2043, 2044, 2045, 2046, 2047, 2048, 2049, 2050, 2051, 2052, 2053, 2054, 2055, 2056, 2057, 2058, 2059, 2060, 2061, 2062, 2063, 2064, 2065, 2066, 2067, 2068, 2069, 2070, 2071, 2072, 2073, 2074, 2075, 2076, 2077, 2078, 2079, 2080, 2081, 2082, 2083, 2084, 2085, 2086, 2087, 2088, 2089, 2090, 2091, 2092, 2093, 2094, 2095, 2096, 2097, 2098, 2099, 2100, 2101, 2102, 2103, 2104, 2105, 2106, 2107, 2108, 2109, 2110, 2111, 2112, 2113, 2114, 2115, 2116, 2117, 2118, 2119, 2120, 2121, 2122, 2123, 2124, 2125, 2126, 2127, 2128, 2129, 2130, 2131, 2132, 2133, 2134, 2135, 2136, 2137, 2138, 2139, 2140, 2141, 2142, 2143, 2144, 2145, 2146, 2147, 2148, 2149, 2150, 2151, 2152, 2153, 2154, 2155, 2156, 2157, 2158, 2159, 2160, 2161, 2162, 2163, 2164, 2165, 2166, 2167, 2168, 2169, 2170, 2171, 2172, 2173, 2174, 2175, 2176, 2177, 2178, 2179, 2180, 2181, 2182, 2183, 2184, 2185, 2186, 2187, 2188, 2189, 2190, 2191, 2192, 2193, 2194, 2195, 2196, 2197, 2198, 2199, 2200, 2201, 2202, 2203, 2204, 2205, 2206, 2207, 2208, 2209, 2210, 2211, 2212, 2213, 2214, 2215, 2216, 2217, 2218, 2219, 2220, 2221, 2222, 2223, 2224, 2225, 2226, 2227, 2228, 2229, 2230, 2231, 2232, 2233, 2234, 2235, 2236, 2237, 2238, 2239, 2240, 2241, 2242, 2243, 2244, 2245, 2246, 2247, 2248, 2249, 2250, 2251, 2252, 2253, 2254, 2255, 2256, 2257, 2258, 2259, 2260, 2261, 2262, 2263, 2264, 2265, 2266, 2267, 2268, 2269, 2270, 2271, 2272, 2273, 2274, 2275, 2276, 2277, 2278, 2279, 2280, 2281, 2282, 2283, 2284, 2285, 2286, 2287, 2288, 2289, 2290, 2291, 2292, 2293, 2294, 2295, 2296, 2297, 2298, 2299, 2300, 2301, 2302, 2303, 2304, 2305, 2306, 2307, 2308, 2309, 2310, 2311, 2312, 2313, 2314, 2315, 2316, 2317, 2318, 2319, 2320, 2321, 2322, 2323, 2324, 2325, 2326, 2327, 2328, 2329, 2330, 2331, 2332, 2333, 2334, 2335, 2336, 2337, 2338, 2339, 2340, 2341, 2342, 2343, 2344, 2345, 2346, 2347, 2348, 2349, 2350, 2351, 2352, 2353, 2354, 2355, 2356, 2357, 2358, 2359, 2360, 2361, 2362, 2363, 2364, 2365, 2366, 2367, 2368, 2369, 2370, 2371, 2372, 2373, 2374, 2375, 2376, 2377, 2378, 2379, 2380, 2381, 2382, 2383, 2384, 2385, 2386, 2387, 2388, 2389, 2390, 2391, 2392, 2393, 2394, 2395, 2396, 2397, 2398, 2399, 2400, 2401, 2402, 2403, 2404, 2405, 2406, 2407, 2408, 2409, 2410, 2411, 2412, 2413, 2414, 2415, 2416, 2417, 2418, 2419, 2420, 2421, 2422, 2423, 2424, 2425, 2426, 2427, 2428, 2429, 2430, 2431, 2432, 2433, 2434, 2435, 2436, 2437, 2438, 2439, 2440, 2441, 2442, 2443, 2444, 2445, 2446, 2447, 2448, 2449, 2450, 2451, 2452, 2453, 2454, 2455, 2456, 2457, 2458, 2459, 2460, 2461, 2462, 2463, 2464, 2465, 2466, 2467, 2468, 2469, 2470, 2471, 2472, 2473, 2474, 2475, 2476, 2477, 2478, 2479, 2480, 2481, 2482, 2483, 2484, 2485, 2486, 2487, 2488, 2489, 2490, 2491, 2492, 2493, 2494, 2495, 2496, 2497, 2498, 2499, 2500, 2501, 2502, 2503, 2504, 2505, 2506, 2507, 2508, 2509, 2510, 2511, 2512, 2513, 2514, 2515, 2516, 2517, 2518, 2519, 2520, 2521, 2522, 2523, 2524, 2525, 2526, 2527, 2528, 2529, 2530, 2531, 2532, 2533, 2534, 2535, 2536, 2537, 2538, 2539, 2540, 2541, 2542, 2543, 2544, 2545, 2546, 2547, 2548, 2549, 2550, 2551, 2552, 2553, 2554, 2555, 2556, 2557, 2558, 2559, 2560, 2561, 2562, 2563, 2564, 2565, 2566, 2567, 2568, 2569, 2570, 2571, 2572, 2573, 2574, 2575, 2576, 2577, 2578, 2579, 2580, 2581, 2582, 2583, 2584, 2585, 2586, 2587, 2588, 2589, 2590, 2591, 2592, 2593, 2594, 2595, 2596, 2597, 2598, 2599, 2600, 2601, 2602, 2603, 2604, 2605, 2606, 2607, 2608, 2609, 2610, 2611, 2612, 2613, 2614, 2615, 2616, 2617, 2618, 2619, 2620, 2621, 2622, 2623, 2624, 2625, 2626, 2627, 2628, 2629, 2630, 2631, 2632, 2633, 2634, 2635, 2636, 2637, 2638, 2639, 2640, 2641, 2642, 2643, 2644, 2645, 2646, 2647, 2648, 2649, 2650, 2651, 2652, 2653, 2654, 2655, 2656, 2657, 2658, 2659, 2660, 2661, 2662, 2663, 2664, 2665, 2666, 2667, 2668, 2669, 2670, 2671, 2672, 2673, 2674, 2675, 2676, 2677, 2678, 26







اما قول بعض هذا الربان ولو كان الروح انها تدب لم يكن له مكان وان كان بعد لم يعمل في المكان  
ولو لم يكن معها انما لم يرفع لا سئل النكاح ولو لم يكن دعواها نكاح الروح التي والاولى  
قال ارفعهم الى دروس اعمل له في الاصح والخلل في السحاب على الخلال في يكون اقرارها بالنكاح مع تدبر  
الاولى ولو اعترف الروح الثاني بالاصاحه والمهربا لم يعمل للاول ولا صلاصان فان الروح الثاني لو اعترف  
بالنكاح وان كان الخلال لم يكن للاول ان يردوها الا ان يعلم ذلك فحل له في النكاح لو طلق  
روحه انه قد فعله بل لا يتم عليها لم عمل له وطبقا لذلك المحقق على الصحيح والاولى له المداعمة اذا طلقها على  
الذهب ويخرج الخلال منها لو طلق في كره روضه اكره الدية بل لا يتم النكاح بدار اخرى وكسبت ومثلها  
في ما اذا طلق العبد روضه فقلعت من عرق ثم استراها  
عدد الخلال دون كره فكل يملك ما لا يملك على احدى والامه والعبد لا يملك الا طلقته على احدى  
والامه والسعي والدرر والكاتب كالقن وسفر على الاصلين الاول لو طلق الدرس  
اخر روضه الدية طلق من طر الروح في بعض العبد مني واسبق قبل له نكاحه فيه وكان الطهرها في  
قول ان كره ادله ذلك ومن عمنه طلقه واحد ولو كان يد طلقها طلقه ثم طر الروح طلقها لم يملكها عليه  
سوا طلقه طلقا لو طلق العبد روضه طلقه وعنى وعاد اليه روضه او كره نكاح بعد  
النسوة بطرحها من عدم العن على عودها الى عصمه قبل طلق عليها طلقه او طلقته من طر بها احد  
اوجه وطعن بان من اى هجره احوها مطلق عليها طلقه وان كان ~~واحد~~ والى في الطلاق بالان  
وساها الى اوردى على القولين بما اذا عتقت لانه في العن نكاح كل من اكره ارجعها عليها طلقه  
لو عتق الا ما قبل عليها واحد وان عتق العود الى العصمة قبل العن طلق طلقه ولو كان طلقه  
وعتق وانما رتب الصحيح ثم اعنى العبد وصدده نكاحها قبل رجع اليه طلقه لو طلقته بعد وهما  
ولو طلقها في الروح طلق من عمن لم عمل له نكاحها على الصحيح ويخرج منها لانه اوجه بالان ان عمن قبل  
استكمال الخلعين طلق طلقه وان عمن بعد استكمالها لم يملكها احر فلا خور نكاحها اذا طلق  
العبد اوجه طلقه وعمن فان يسل الخلال العن فلا عمل له حتى يسل روضا عمن وان سوا العن الخلال  
جار له الرضعة والحد منه وان اسكنها في دارها او طلقها بالامه قال ان كره احر عمن عودها  
المرضعة او نكاح الا بعد روح احر وسعة المحمود وقال بعضهم له روضها ونكاحها قبل ان يروح عمن  
فرب من الخلال بما اذا قال ان لم يسل ردا الدار فان طلق وبار ولم يعرف حاله في الحصول هل يعلق  
ولو اصلها في السابق وادعى الروح انه العن واراد الرضعة بطر ان يعا على ذلك الخلال يوم اكره وقال

الروح

المرضاة

المرضاة

الروح عتق يوم اكره من قبل من يوم السبت فالقول بوابها وان انعطى في اليوم يوم اكره  
وقال الروح طلق يوم السبت وقال من يوم الخميس فالقول بوابها وان لم يعا على ذلك احد  
وايهما الروح على دعوى عدم العن والمراء على دعوى عدم الخلال فالقول بوابها  
في طلاق المرض مرض الموت وطلاقه الخلال عمن في السقوط والامر  
في النكاح المبرأ فادخل روضه فان كان الخلال روضا على الموارب منها الى ان يعا العن  
فانها تاب روضه الاخر وانما بعد طلاقها عمن روضه السقوط وعمن عصم انه على الخلال  
الا في الخلال الناس دسا. العاصي على الخلال الا في ما اذا علم طلاقها في الصحيح على عمن لو صدر  
في المرض ان النصار كماله العن فلا يرد او كماله وجود روضه نكاحها العن وان كان  
ما مني لونه فاطحا للبراءة فان الصحيح المشهور وهو العن ان يقطع كما يقطع في عمن  
ما مني فله وعلى هذا اقول اوصى لباقي قبل يعرف اليها ولها الا قبل منه ومن المراء في الخلال  
للنكاح والاول اصح عند بعض الخراسان قال الروابي وهو احتساب سيما والى انه لا يقطع  
ويصه عصم الى العدم والاول الى الخلد وقبل فاما في كره ومن من طلقها من عمن عمن وعلى  
القول المبرور منوط بصد العن والبار من ان يخر طلاق روضه الطهره بعد رضاها في  
لمس مود. الاول ان الخلال ويخرج به اقرار المرض بطلاق ما استدل الى حاله الصحيح فليس  
الصحيح رخصه فيما يقوله على الصحيح. الثاني السحر فلو طلق طلاقها تصد فان كل في الصحيح والصدح كماله  
مصد في الصحيح قبل المرض ولم يعلق بعله لعله اذ انام ردا او حاراس فاب طالق بعدم او حاراس  
مرض بعد ان نعر عنها بالاعتسار كماله العن او تاله وجود (الصحة اصح) وحرم به العن العن  
عار وهما كالوعن من با اذا علم عمن عمن تصد في مرضه قبل عمن من اللين وهما اسبق  
عمن عليه من مرض مود لعدم (الصحة اصح) العن اني فاما على الصحة (الصحة اصح) فان كان  
المرض كالخوف ان طلق ان يعلق اناله بعله مرضا بطر بها (اصح) انه فارتفع العن المصروف  
انه على العن وان كان (الصحة اصح) لا يوجد الا في المرض لعله اذا حصلت في البرج او اذا مرض مرض الموت  
فاب طالق او اب طالق قبل يولي طلقه او سقم ولذا كل من كرهه نكاحها على مرض الموت بطر بها  
اصحها الطلق ما فارتفع به المرض وان كان يولي طلقه او سقم لعله اذا لم يعلق فاب طالق لعله  
حتى مات والى انه على القولين فاما اذا طلق اس طالق قبل مرض مود يوم وط. في اقول مرض مود  
سوم سمع الخلال في الصحة فلا يرد ذلك كماله العن طلق من راس المال وقال لا انام خور ان فعل



مزمون  
والله اعلم

U. 1

راجع و بیا از این طریق به او اطمینان حاصل کردیم که او در این باره هیچ اطلاعی ندارد.































فع

۱۰۰

4

استغفره  
وآمنه



















طلب وقال بها لغت فادانها حسب العدد من وقت اللغز بالخلاف على الصحيح وقيل من رديا لها رديا  
على القولين في ان السعير في الكفاج القاسد بحسب عددها من آخر وطبقه اومن وقت السعير منها وانظر الانام  
المباد وان لم يقصد خلاف واحد معها ومع الخلاف على واحد منها وله بعض واخذ منها للخلاف فادعس  
واحد سمع الخلاف بالعص او منسبه ودعوه من قول احد ان كان في منه وهما وقيل يكون احصاء فيهم  
الصح او حاشا والفاصل في الروي والبداء في الثاني قال الرابع في المنسب الى قوله اسرع وقال السوي هو  
وهو قول ان اي منسبه واحصاء فيهم السبع او على الاول وقال انه ظاهر الذهب وهو قول اي اسحاق ومن  
يعتبر فيها ان العصب بان موقع او اساع وغير احد منها ان ارسال الخلاف بينهم اساع خلاف او الهام خلاف  
في الدية الواحد من فاس وسه الناصر الخلاف بان السبع مع او اقرار ومن عليها وفي احصاء العصب على  
الاول ثوب على الخلاف السبع فاما اذا روي عنه فكون الصحيح احصاء من وقت اللغز على الثاني في  
وقت العصب وهو الصحيح عند الالبس وصح العاصي والانام والفعال وارساء فيهم من ماله ادعوت ذلك  
فالكلام في مسائل العصب في ائرس احد في حواء الروح والامر بعد موده الامر الاول في حاشا في  
صور الاولى عند على الروح بعض الطلبة في صورت الخلاف وقد مضى ان مع حاشا فيهم ان يملكها  
ويكسر من رايها الى ارساء بعض الحلوله منه ومنها فان امر عصب وهو في صور ارسال منه ما اذا لم  
على الكسر اسرع فانه ثوبه احصاء اسرع من الحاشا وحده في عصب ولا يصح منه قوله  
المعصب الخلفه الرابع في كلامه في موضع اخر بعض قوله فادانها على النسخ وكذا قاله الروي  
قال فاما ادعوى معب هذه التي اردتها فلا يصح ان يدعى عليه اليها الراد على سبيل خلاف فادانها سو  
معصبه ومن واحد للطلبي فليس للغير دعوى هذا اذا كان الخلاف باسا فان كان رجعنا لم يحل النسخ  
في الحال على الصحيح النسخه ثوبه معها الى النسخ وان كان المدعي ادعاه من اسعد الوي  
اسعد على الخلفه ولما في سله العرب المنسبه اليه اذ اوطى احد الرواين فان لم يكن في واحد معها  
فيل يكون ذلك عندها للردعه فيها والخلاف في الاخر في وهما وقيل يكون احصاء فيهم  
الاول من اساع والمولى والرواي هو ظاهر الذهب وصح الرابع في رايها قول ان اسحاق والاسري فيهم  
واصاء اسرع وقال صاحب الحاشا والهدى هو ظاهر الذهب وسه الاول في الالبس وصح السوي ورايها  
السائل على ان الخلاف مع اللغز او السعير على القولين عصب على الذي لا يخرج ان احصاء فيهم فادانها  
العصب منها للظاهر في العصب له بعض فان جعلنا معها قبل كون سله الاسماء معصبه فادانها على الخلاف  
في ان الساع في يداور العرج هل يحرم الدية بعض هذا السائل في في الدية من الخلاف المذكور في محرم الزميه ولا

له

له في اللغز ولا يصح من اللغز وانما مع من لا لم يجعل اللغز في عصبه وان لم يجعله فمعها لوط في العصب  
لم يرد بعض الخلاف في عصب اللغز او ساعا على حشره فيه وهما وعلى الثاني ان عصب الخلاف في عصب اللغز  
فالموطن روجه ولا يرد لباطن عصب الخلاف في اللغز من روجه المبرها وهما سبيل على روجه روجه  
فان حاشا مع عند اللغز وحده وان عليها عند العصب لم يرد ودر العصب في احصاء لاس روجه المبر  
لوطي الرجه وان كان قد روي بقوله احد ان كان في واحد معصبه في الخلفه ولا يرد لوطي روجه احد  
سما لذلك العصب وسبب الخلفه بالنسخ فان من ان الخلفه اللغز جعله الحد ان كان الخلاف باسا  
والمراد وان من الخلفه عصبها على بان ان عصب اللغز انه اذ احصاه لم يرد فان كل خلاف  
حكم خلافها احصاء عليها المبر والحد للسبع الرابع ادانها في الرواين او احصاء في السبع  
الخلفه بعض الخلفه لسان النسخ على الذهب المبرور وهو بوط القول في الخلاف السبع  
وقيل العصبان والعصب بحر على الاصل المذكور في بعض في عصب العصب وهما نادا عصب ورايها  
مع عصب العصب فلا يسئل الى اساع بعد النسخ ووهما احصاه انه سبيل في السبع  
للحد من وكل العصب على النسخ لا اساع وصح الانام ورايها انه سبيل في السبع اللغز  
العصبان ولا يحسن الانام معب مع صححه الاول الحاشا في صعب النسخ والعصب وكسب النسخ  
سبيل واحد وقيل الخلفه هذه من خلق او البروجه هذه اول الخلفه هذه من خلق اللغز  
ولو قال اردت هذه هذه حكم خلافها سواء كان له ما كان قال الانام فاما ما حكاه الخلفه التي يوافقها  
حتى لو روي بقوله احد ان كان الخلاف باسا فادانها بالوجه ان لا يكون خلافها في ما اذا كان احد  
خالص واحد ويروي لا اولها الحكم لولم بان بالولو وقال اردت هذه هذه واسا وكل لوطي واحد  
فان اسأرا الى واحد في الخلفه وبعد العصب هذا الحكم ما اذا كان اولها كسفا لانه في بعض هذه  
وكذا لو قال اردت هذه مع هذه حكمها ولما لو قال اردت هذه هذه ولو قال اردت هذه مع هذه  
فان العاصي خلق الاول دون النسخه ولما لو قال اردت هذه هذه ورايه العصب والسوي وقال الانام  
الوجه ان لوطي في قوله هذه وهذه سواء كان في قوله الدار لم يرد لم يرد وقال الرابع في السبع  
وقال السوي ما قاله العاصي المبر ولو قال اردت هذه هذه قال الانام على راي العاصي فكل السائل واليه  
ما ساء والهدى انما انه حكم خلافها مع ما قال اصحاب العاصي العصب والسوي والموارد في خلق الاول وهو  
يعمل ان يرد ما الاول النسخه في اللغز كما مره الانام على راي العاصي وان رجعوا بها الى رايها او العاصي  
تخرج على لوطي ما اذا قال لغير العصب بان انه كالمثل هذه فكل هذه هل مع اللغز بها اخرى لوطي العصب











دون عدم علم الخلق الكائن دون غيرها دلالات واضحة وتكمل عن التبرير لمختلف حكم كلامها وله ان يكون  
 اذا ادعى غيرها ولا يعمل بقوله في صوابه يكون في حق اخرى فالله على خلاف رده على القول فادعيه  
 اعتدافا وان لم يزل وحلف في بطلان ادعاء صاحبها وان كانت الصفة واحدة وادوات العلق مثل السان  
 مع تمام داره معانه لم يمان احداهما انه على التماس السعد من في السلة الثانية والثاني العلق بالسعد  
 كقائه منهم السعد في الخلف بما اذا ان اكد في المراء وبالموا اذا انه في العهد بطبع كذا اراءه يتر على منه  
 على موصفة قوله قال الرابع وهو حسن موافق لما تقدم في الخلق قال السعد وهو سعي والصح ان  
 الوارث السعد معام المورث فان لم يزل الاربع الى بان الوارث او لم يكن وارث او كان ولم يعلم اربع من  
 المراء والعقد على الصحيح فان حصره العدة عن ما كان خلف في مرض المورث اعسر من القدر واستخرج  
 المراء ميراث الا ان يكون انصب في نفسها والخلق بان وان حصر المراء لم يخلق والورث ان يزل  
 المراء للميراث وهل يغني العقد للميراث فيهما احداهما وهو المذكور في الحديث وقال الروان هو ظاهر  
 الدفعة ثم على هذا انصرف في العقد على اصل اللد او يعرف منه وهو سال في مبدئه وفيه كان على الاول  
 ان يكون السعد على الثاني من وان كانت ان بن وطيرها واصحابها عند المراء على هذا فملاحة اوجه اصحابها  
 من الاستمال في وقت منها كذا كذا العدة واماها لا سوي ولا سعة من غير تراصه وبكراهها ان العدة بعد  
 الى ان يخرج العدة للعقد وصحة الا انام صدا وان فلما رجع الى بان الوارث فان عسر الحث في العقد عن دور  
 المراء وان عسر فيها فلا فائدة على البت وللعد ايضا كقائه على بقى علمه ان حوزة صفة في كسبه وان فلا اعلم  
 الخلف في ثمان اصحابا ان الحكم العدة لا يعدم في سبيله خلاف التورث فانه ارفع عند انقائه التملك الى العدة  
 على الدفعة انه ميراثه بدله في سبيله خلاف داره قال ابن الصانع وهذا يدل على انه لا يرجع الى بان الوارث بعد  
 اعترافه بالانسان واسما عن ارسخ ان الامر لو كان الى بان هووا دخلتهم احرور دخلوا الى ان حصل الناس  
 وفيه وجه ان الوارث اذا لم يزل علم عليه بالعسر والخلق معامال الرابع ولم يزل علمه ان المراد ان سرك  
 ان بان ارضي امر الناس وصنع عليه ولف هذا هو صحت لوفان ان كان هذا عن المراء وحسب  
 كالم قال وان كان كما ما بعد في حرا وقال ان كان عرايا محضه كالم وان كان كالم لم يعلم فلا صفة  
 ان لم يزل غيرها عن الخوسعي انه لو قال لاحد سببه ان كان كالم فملاحة فان ارادهم الثانية  
 لها حث والانه حرب والخلق من دورس الاول والانه فان عسر في الثانية خلفه وهو ظاهر عن الاول  
 احداهما وان ارادهم الثاني الى الثاني وجعلها حرا والاول حرا خلف الاول واحدى المراء والعسر انه  
 وهذا الصبر والحرب يعرف بغيره الود والدمج جازي في صنع بعض البهية فان لم يوجد بغيره فالدعي اراءه ان يحصل

قال

فان كان الرضل عارفا بالعدية فصحة الواو ارجح من الاول والثاني في الحكم بخلق حرا ولعله والثالثة  
 حرا وان لم يزل عارفا بالعدية الاول عسا وسحرى من الامر من ليد لوفان لرد طاه الرابع  
 طين صفا الوسيطي سبل كالم قاله الخوسعي منه وفيه ان قال الرابع في الدم ان احداهما لا يبيع في دية قال  
 الاصحاب ان صفة الدعي لا يبيع وسكا والباقي انه يبيع الخلق على الوسط وقال السوي في الخوسعي  
 صحت في الحمار مال وهو انه يخلق واحد من الوسطين وجعل في الزوج قاله الخوسعي لوفان لبرائه  
 المصول بها لهما كالم ان قاله من ان يزوجها احدكما كالم بل لا ولم يزوجها من انصب احدنا لم  
 الاخرى لزوج البلاء على طلاقا لا من الحث بل من الالبام فان حث الخلق في ان يزوجها عدلها ذلك وان  
 عسر في الامر يبيح على ان العسر بان للزوج تصح او تنافع فلا يصح قال الاول انه ما لوفان واداه العسر  
 هذه الاخرى لم يزوج من الزوج ان يزوج منها قبل العسر الا اذا حث عن لوفان لم يزوجها قاله الاول  
 سدد له الخاد وهو عرفت انه طلب منه اوله في الطلق من الدان في علس  
 الخلق بالسوط وهو صاير فاذ على الخلق من طهارة الرطاسية لزوج الخلق والحرور للزوج الزوج غيرة  
 الا حرور طهارة من بعد عدل وادوات الرطاسية لزوج وادوات من بعد رطاسية طهارة ولما فيها دلي القاصد  
 الى الرمان وباني بقاءها ومن لقوله ان يزوج الداد اذ اطلب من يزوجها طهارة طهارة وان يزوجها  
 صر او رمان يزوج فاب من يزوج الداد رمان في كالم واصلتها ان واماها في بقاءها وان لا يزوجها الا على  
 امر حث ارفع وان لا يزوج دون الحث لزوج فمصول ان طهارة ولا يزوجها ان يزوجها السعد واداه طهارة  
 وادوات من ان يكون الرطاسية لزوج او يزوجها لوفان اذ اطلبها سمس فاسم كالم في وادوات الخلق في السعد  
 الا ان وجود الرطاسية وروى بعضهم عن ارسخ انه اذا علقه رطاسية معلوم الخلق الطلوع الهلال والسمس كالم في كالم  
 لعدله مالك وليس بسوء واعزم الوالي قبل وجود الرطاسية ولو علقه بعد لوفان ان لم يعمل لاداة  
 كالم في رطاسية الخلق رطاسية قاله من وجوده كالم في تلك الخلق لم يخلق على الصحيح وطهارة وادوات من ان يزوجها  
 على لوفان الخلق لوفان ان يزوجها طهارة او سائر لوفان ان يزوجها طهارة طهارة الخلق الا ان يزوجها  
 عسر الخلق حث الرطاسية قاله ان يزوجها طهارة عن من الكلام يوضع من على منه وقال لوفان ان يزوجها  
 صدق بمسها واما خلف اصحاب ان يكون اراد الطلق على وجوده من ان يزوجها طهارة لوفان ان يزوجها طهارة  
 الكلام لا يبيع الواضع من وادوات الرطاسية قاله العباسي في حها في يزوج الخلق واصفها لا يبيع طلب  
 فوجدت المسألة فطلب مرقعها وكذا الحكم بها لوفان ان يزوجها طهارة او لوفان ان يزوجها طهارة الخلق في كالم  
 لان الظاهر انه يزوج عن الطلق ان كان يزوج بعد لوفان الخلق او اراد الانسحاب مكره في لوفان ان يزوجها طهارة

والعسر



























فلو رويها من قبل ما لا يحل ان يزوج نسبه ذلك في معنى الاستحسان فاذا انقطع نسبه العسل والاهتمام فيه اجمال  
ولو استدل في الولي فقال يزوج من حال الروح روحه قال في نسبه هو كسبها الروح قال في نسبه  
في نسبه في السبع طلق وعلق ان يقال نسبه هاتين في قطع النكاح وروي ما لا يحل ومنه في نسبه الروح  
فانما يحل في الولي وانه قال في السبع انها ولو كان الروح من قبل ان يزوج من قبل ان يزوج من قبل ان يزوج  
فهو بعد لا يزوج نسبه من قبل ان يزوج من قبل ان يزوج نسبه من قبل ان يزوج نسبه من قبل ان يزوج نسبه من قبل ان يزوج  
منه لم يزوج الا ان يقول الولي من روحه ولذا لو كان الروح من قبل ان يزوج من قبل ان يزوج من قبل ان يزوج من قبل ان يزوج  
فهو بعد ايضا ولو كان الموقوف للولي روحه من قبل ان يزوج من قبل ان يزوج من قبل ان يزوج من قبل ان يزوج من قبل ان يزوج  
فقال قلت لو كان احداهما وهو صواب العقال انه لا يحل لعدم المحاطة واحدها به في غير طهر في السبع  
الرابعة النكاح لا يحل الا على من قبل ان يزوج من قبل ان يزوج من قبل ان يزوج من قبل ان يزوج من قبل ان يزوج  
منه ولذا في نسبه من قبل ان يزوج من قبل ان يزوج من قبل ان يزوج من قبل ان يزوج من قبل ان يزوج من قبل ان يزوج  
او نكاحها او ان يزوج من قبل ان يزوج من قبل ان يزوج من قبل ان يزوج من قبل ان يزوج من قبل ان يزوج من قبل ان يزوج  
اسي وان كان في باب وورثه حارسه فانه بعد رويها ثم ان في الاله كانه في نسبه في الانعام  
عن اصحابه انه لا يحل في نسبه من قبل ان يزوج من قبل ان يزوج من قبل ان يزوج من قبل ان يزوج من قبل ان يزوج  
صانه فان يزوج من قبل ان يزوج من قبل ان يزوج من قبل ان يزوج من قبل ان يزوج من قبل ان يزوج من قبل ان يزوج  
المعقول اذا شرب من قبل ان يزوج من قبل ان يزوج من قبل ان يزوج من قبل ان يزوج من قبل ان يزوج من قبل ان يزوج  
ان يزوج من قبل ان يزوج من قبل ان يزوج من قبل ان يزوج من قبل ان يزوج من قبل ان يزوج من قبل ان يزوج من قبل ان يزوج  
يوجه احد من سائر الاربع فقال في نسبه من قبل ان يزوج من قبل ان يزوج من قبل ان يزوج من قبل ان يزوج من قبل ان يزوج  
اكثر من نسبه من قبل ان يزوج من قبل ان يزوج من قبل ان يزوج من قبل ان يزوج من قبل ان يزوج من قبل ان يزوج من قبل ان يزوج  
رطل على ان يزوج من قبل ان يزوج من قبل ان يزوج من قبل ان يزوج من قبل ان يزوج من قبل ان يزوج من قبل ان يزوج من قبل ان يزوج  
او احتج اذ يزوج من قبل ان يزوج من قبل ان يزوج من قبل ان يزوج من قبل ان يزوج من قبل ان يزوج من قبل ان يزوج من قبل ان يزوج  
فعل على ان يزوج من قبل ان يزوج من قبل ان يزوج من قبل ان يزوج من قبل ان يزوج من قبل ان يزوج من قبل ان يزوج من قبل ان يزوج  
من الحجة اكله وقد سئل في سائر ما بعد في عدد وعلى التبريل في السبع والاول لا يحل الا على  
والان يزوج من قبل ان يزوج من قبل ان يزوج من قبل ان يزوج من قبل ان يزوج من قبل ان يزوج من قبل ان يزوج من قبل ان يزوج  
لا يزوج من قبل ان يزوج من قبل ان يزوج من قبل ان يزوج من قبل ان يزوج من قبل ان يزوج من قبل ان يزوج من قبل ان يزوج  
فعل وان يزوج من قبل ان يزوج من قبل ان يزوج من قبل ان يزوج من قبل ان يزوج من قبل ان يزوج من قبل ان يزوج من قبل ان يزوج

النسب

النسب قال في نسبه الكاهن المأخوذ ان يقول وروي اسمي على ان يزوج من قبل ان يزوج من قبل ان يزوج من قبل ان يزوج من قبل ان يزوج  
منها احداهما الاخرى ومنها ان يزوج من قبل ان يزوج من قبل ان يزوج من قبل ان يزوج من قبل ان يزوج من قبل ان يزوج من قبل ان يزوج  
اسي على ان يزوج من قبل ان يزوج من قبل ان يزوج من قبل ان يزوج من قبل ان يزوج من قبل ان يزوج من قبل ان يزوج من قبل ان يزوج  
الفي قال في الانعام وها اذا لم يزوج من قبل ان يزوج من قبل ان يزوج من قبل ان يزوج من قبل ان يزوج من قبل ان يزوج من قبل ان يزوج  
فعل في نسبه من قبل ان يزوج من قبل ان يزوج من قبل ان يزوج من قبل ان يزوج من قبل ان يزوج من قبل ان يزوج من قبل ان يزوج  
ولو جعل مع ذلك يزوج احداهما من قبل ان يزوج من قبل ان يزوج من قبل ان يزوج من قبل ان يزوج من قبل ان يزوج من قبل ان يزوج  
ان يزوج من قبل ان يزوج من قبل ان يزوج من قبل ان يزوج من قبل ان يزوج من قبل ان يزوج من قبل ان يزوج من قبل ان يزوج  
فعل في الاول وروي الثاني ولو سئل في اولها من قبل ان يزوج من قبل ان يزوج من قبل ان يزوج من قبل ان يزوج من قبل ان يزوج  
على ان يزوج من قبل ان يزوج من قبل ان يزوج من قبل ان يزوج من قبل ان يزوج من قبل ان يزوج من قبل ان يزوج من قبل ان يزوج  
يزوج من قبل ان يزوج من قبل ان يزوج من قبل ان يزوج من قبل ان يزوج من قبل ان يزوج من قبل ان يزوج من قبل ان يزوج من قبل ان يزوج  
لو كان رويها من قبل ان يزوج من قبل ان يزوج من قبل ان يزوج من قبل ان يزوج من قبل ان يزوج من قبل ان يزوج من قبل ان يزوج  
ولكن رويها من قبل ان يزوج من قبل ان يزوج من قبل ان يزوج من قبل ان يزوج من قبل ان يزوج من قبل ان يزوج من قبل ان يزوج  
وي على معنى السبع والوقوف ان يزوج من قبل ان يزوج من قبل ان يزوج من قبل ان يزوج من قبل ان يزوج من قبل ان يزوج من قبل ان يزوج  
منها من قبل ان يزوج من قبل ان يزوج من قبل ان يزوج من قبل ان يزوج من قبل ان يزوج من قبل ان يزوج من قبل ان يزوج من قبل ان يزوج  
اكثر من قبل ان يزوج من قبل ان يزوج من قبل ان يزوج من قبل ان يزوج من قبل ان يزوج من قبل ان يزوج من قبل ان يزوج من قبل ان يزوج  
اسي ورويها من قبل ان يزوج من قبل ان يزوج من قبل ان يزوج من قبل ان يزوج من قبل ان يزوج من قبل ان يزوج من قبل ان يزوج  
احدها منها ورويها من قبل ان يزوج من قبل ان يزوج من قبل ان يزوج من قبل ان يزوج من قبل ان يزوج من قبل ان يزوج من قبل ان يزوج  
السبع دون النكاح الرابعة لو كان رويها من قبل ان يزوج من قبل ان يزوج من قبل ان يزوج من قبل ان يزوج من قبل ان يزوج  
الاول قال في نسبه رطلين كل منهما ام ولد محرمه على خصمه وله نكاح الاله قال في نسبه من قبل ان يزوج  
رويها من قبل ان يزوج من قبل ان يزوج من قبل ان يزوج من قبل ان يزوج من قبل ان يزوج من قبل ان يزوج من قبل ان يزوج من قبل ان يزوج  
افعال في طهره العقال ان يزوج من قبل ان يزوج من قبل ان يزوج من قبل ان يزوج من قبل ان يزوج من قبل ان يزوج من قبل ان يزوج  
رويها من قبل ان يزوج من قبل ان يزوج من قبل ان يزوج من قبل ان يزوج من قبل ان يزوج من قبل ان يزوج من قبل ان يزوج من قبل ان يزوج  
على ان يزوج من قبل ان يزوج من قبل ان يزوج من قبل ان يزوج من قبل ان يزوج من قبل ان يزوج من قبل ان يزوج من قبل ان يزوج  
واسي من قبل ان يزوج من قبل ان يزوج من قبل ان يزوج من قبل ان يزوج من قبل ان يزوج من قبل ان يزوج من قبل ان يزوج من قبل ان يزوج  
عن عيسى بن علي قال في نسبه من قبل ان يزوج من قبل ان يزوج من قبل ان يزوج من قبل ان يزوج من قبل ان يزوج من قبل ان يزوج من قبل ان يزوج























والبحر في الدنيا

۲۰

[illegible]







[illegible]

فيلم رقم

7 1 3 1

الزينة لمرئيات الكتاب  
المعروف  
وحيث سيرة لغز

WAHED: S



فيلم رقم  
٦٨٣٨

الهيئة العامة للكتاب  
المكتبة  
وحيث سيجب لغز  
WAHED

رقم الميكروفيلم  
عنوان المخطوط هو الكفر السمر  
المؤلف : احمد محمد محمد بن عبد الله القرشي  
المختصر من كتابه المسمى المصباح المصنوع (١٩٧٧-١٩٧٨)  
الأجزاء : ١  
أوله : طاب الله من ...  
وكانت العمة التي ...  
تاريخ النسخ :  
عدد الأوراق : ١٨١  
ملاحظات :  
اسم الناشر :  
المقاس : ١٩x٢٧

النمايه